شرح منظومة البيقونية

تأليف

د . محمد بن عبد الله الهبدان

عضو رابطة علماء المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه.. وبعد:

فهذا تعليق مقتضب خفيف، وشرح مختصر لطيف، على الأرجوزة الماتعة، والمنظومة الرائقة، منظومة البيقونية، وهي رسالة رفيعة المعنى، بديعة المبنى، تُؤَصِّلُ عيون مسائل الحديث، يستفيد منها الطالب المبتدئ، وتذكر الطالب المنتهي.

وهذه المنظومة مع اختصارها الشديد، وعدم استيعابها لكل أبواب علوم الحديث، إلا أنها استحوذت على مكانة عالية ومنزلة رفيعة في قلوب المحدثين، وطلبة العلم المنصفين، والكتاب والمصنِّفين.

وقد أخذت على الناظم مآخذ قليلة، منها: عدم استيعاب علوم الحديث، وأنه لم يذكر إلا (٣٢ نوعًا)، ومآخذ أخرى سأبينها لاحقًا، لكن يهمنا هنا تقديم العذر له، والعذر لصاحبها ملتمس، وفي بحر ما جاءت به منظومته من الخيرات منغمس.

ولعل ذلك يرجع لأمور:

١- تيسير هذا النظم وطلب الاختصار.

٢- حرصه على أن تكون أبياته عذبة اللفظ، سهلة النظم، صغيرة الحجم.

٣- أنه أراد من منظومته أن تكون كالمدخل لهذا العلم الشريف.

٤- أنه قصد أن يأتي بأهم مباحث هذا العلم.

أسأل الله أن ينفع به، وأن يجعله مباركاً نافعاً.

مقدمات مهمة

المقدمة الأولى: تعريف بالمؤلف[١]

يقول الحموي (ت: ١٠٩٨هـ) في شرحه [مخطوط]: (ولم أقف للناظم ﷺ على ترجمة يعلم منها اسمه وحاله، ولا أدري ما هذه النسبة، هل هي لبلدة، أو قرية، أو أب، أو جد؟)[٢].

وقال في ترجمته الشيخ بدر الدين الحسني (ت: ١٣٥٤هـ) في آخر صفحة من شرحه المسمى بـ«الدرر البهية» [مخطوط] ما نصه: (...[البيقوني] توقَّف في هذه النسبة غالب من كتب هنا، ورأيت لبعضهم أنها إلى بيقون قرية في إقليم أذربيجان بقرب الأكراد).

واختلف في اسمه، هل هو عمر أو طه، جزم بالثاني الأستاذ عمر رضا كحّالة في معجم المؤلفين.

لكن المشهور أنه الشيخ طه بن محمد بن فتوح البيقوني، محدث، أصولي، كان حيًا قبل عام (١٠٨٠هـ)، له كتاب: «فتح القادر المغيث في علم الحديث»، وهو مخطوط في طوبقبو.

قال صاحب «مداخل المؤلفين والأعلام العرب»: (لم يستدل على عصر المترجم له ولا متى ولد أو متى توفي، وينقل لنا صاحب «فهرس الخزانة التيمورية من حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني» بما يأتي: وسيأتي أن الشارح يقول عن المترجم له: لم أقف له على اسم ولا أعرف ما هو منسوب إليه، لكن وجد بهامش نسخة عليها خط الناظم ما نصه: اسمه الشيخ عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي)[٣].

(١) ينظر: «الأعلام» (٥/ ٦٤)، «معجم المؤلفين» (٥/ ٤٤).

(٢) انظر: «حاشية الأجهوري» (ص٨٥).

(٣) «مداخل المؤلفين والأعلام العرب» (١/ ٢٢٠).

المقدمة الثانية: مبادئ علم الحديث

باعتبار علم الحديث فناً مستقلًا، فلا بد من معرفة مبادئه العشرة التي ينبغي لقاصد كل فنٍّ أن يعرفها؛ لتصور ذلك الفن قبل الشروع فيه.

وقد جمعها الصَّبَّان نظمًا بقوله:

إن مبادئ كل علم عشرة ... الحد والموضوع ثم الثمرة
ونسبة وفضله والواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفَا[1]

أقسام علم الحديث

علم الحديث ينقسم إلى قسمين:

الأول: علم الحديث رواية:

أولًا: حده:

لغة: ضد القديم.

واصطلاحًا: ما أضيف إلى النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية، أو صفة خُلقية.

ثانيًا: موضوعه: ذات النبي ﷺ، من حيث: أقواله، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته.

ثالثًا: ثمرته: معرفة الحديث الصحيح من الضعيف، والعصمة من الخطأ في ذلك.

رابعًا: نسبته إلى غيره: أنه من العلوم الشرعية.

(١) انظر: «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» (ص ٣٧-٣٨) للشيخ العلامة: بكر أبو زيد.

خامسًا: فضله: أنه من أشرف العلوم؛ لأنه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي ﷺ، في أقواله، وأفعاله، وتقريراته.

سادسًا: واضعه: محمد بن شهاب الزهري، في خلافة عمر بن عبدالعزيز بأمره، بعد موت النبي ﷺ بنحو تسعين عامًا، وعمر بن عبد العزيز رحمه الله المتوفى سنة (١٠١هـ) هو المجدد لهذه الأمة أمر دينها في المائة الثانية، وقد أمر أتباعه العالمين بالحديث بجمعه، ولولا هو لضاع الحديث، ولذلك دخل الضعيف والشاذ، ولو كتب في زمن النبي ﷺ لكان مضبوطًا مثل القرآن.

سابعًا: اسمه: علم الحديث رواية.

ثامنًا: استمداده: من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، أي: عدم إنكاره على ما فعل بحضرته، أو همه، أو عزمه على ما فعل في غيبته عند بلوغه إياه.

تاسعًا: حكمه: الوجوب العيني على كل من انفرد به، والكفائي عند التعدد.

عاشرًا: مسائله: قضاياه التي تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها، كقولك: قال عليه الصلاة والسلام: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**»[(١)]، فهذه مسائل جزئية لا قواعد كلية، فلا يكون علم الحديث رواية قواعد وأصول، والله أعلم.

الثاني: علم الحديث دراية:

أولًا: حده:

علم بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن، من حيث القبول والرد.

ثانيًا: موضوعه: الراوي والمروي، من حيث القبول والرد.

ثالثًا: ثمرته: معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك.

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٣) رقم (١)، و«صحيح مسلم» (٣/ ١٥١٥) رقم (١٩٠٧).

رابعًا: نسبته إلى غيره: أنه من العلوم الشرعية.

خامسًا: فضله: أنه من أشرف العلوم لأمور:

١- لأنه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي ﷺ، في أقواله، وأفعاله، وتقريراته.

٢- من خلاله نستنبط الأحكام الشرعية من الأحاديث النبوية الصحيحة.

٣- حفظ معالم هذا الدين من أن يعبث بها حاقد، وأن يدس فيها مبغض.

سادسًا: واضعه: أول من كتب في مصطلح الحديث: الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، لكنها لم تشمل جميع الجوانب، ثم جاء بعده الإمام الترمذي في كتابه العلل، أو في تعقيباته على بعض الأحاديث، وأول من أفرد كتابًا في علم المصطلح: هو عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي، في كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، ثم جاء بعده الحاكم في كتابه: «معرفة علوم الحديث» وقد يسر الأمور أكثر من عبدالرحمن بن خلاد، ثم جاء بعده أبو نعيم الأصبهاني، فقد عمل مستخرجًا على كتاب الحاكم، ثم الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، الذي خدم علم المصطلح خدمة لا مثيل لها، وقل أن يكون باب في المصطلح إلا وللخطيب فيه تصنيف مستقل، فالناس عيال عليه في مصطلح الحديث.

سابعًا: اسمه: علم الحديث دراية مصطلح الحديث.

ثامنًا: استمداده: من أقوال علماء الحديث، فهم الذين وضعوا قواعده، وأرسوا معالمه، وبينوا أصوله، ووضحوا طرائقه.

تاسعًا: حكمه: فرض كفاية.

عاشرًا: مسائله: قضاياه المتعلقة بحال السند والمتن.

المقدمة الثالثة: شروح الكتاب

١- العرجون في شرح منظومة البيقون: للعلامة صديق حسن خان.

٢- فتح القادر المعين بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث. للعلامة عبدالقادر بن جلال الدين المحلي. مخطوط[(١)].

٣- تلقيح الفِكَر بشرح منظومة الأثر. للعلامة أحمد بن محمد الحسيني الحمودي الحنفي. مخطوط.

٤- شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية في المصطلح. للعلامة محمد الزرقاني المالكي. مطبوع.

٥- صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فن المصطلح، للعلامة محمد بن محمد البديري. مخطوط.

٦- حواشي على المنظومة البيقونية، للعلامة عبدالرحمن بن سليمان الأهدل. مخطوط.

٧- الدرة البهية في شرح المنظومة البيقونية، للعلامة محمد بدر الدين بن يوسف. مخطوط.

٨- النخبة النبهانية شرح المنظومة البيقونية، للشيخ محمد بن خليفة النبهاني. مطبوع.

٩- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية، للعلامة حسن بن محمد المشاط. مطبوع.

١٠- القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية، للشيخ عثمان بن المكّي التوزري الزبيدي. مطبوع.

١٢- طراز البيقونية في مصطلح الحديث. للشيخ محمود أحمد النشوي الأزهري. مطبوع.

(١) انظر: إن شئت أرقام هذه المخطوطات وأماكن وجودها في: مقدمة كتاب «الثمرات الجنية» تحقيق سعد السعدان (ص١٠-١١).

١٣- شرح البيقونية في مصطلح الحديث، للعلامة محمد بن صالح العثيمين. مطبوع.

١٤- الثمرات الجنية شرح المنظومة البيقونية، للعلامة عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين. مطبوع.

١٥- الأمالي المكية على المنظومة البيقونية، للعلامة سليمان بن ناصر العلوان. مطبوع.

١٦- التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية، للشيخ علي حسن. مطبوع.

المقدمة الرابعة: عنوان المنظومة البيقونية

سميت بذلك: نسبة إلى ناظمها البيقوني.

المقدمة الخامسة: تنبيهات على المنظومة

١- الاختصار الشديد، حيث اقتصر ﷺ على ذكر بعض مصطلحات الفن.

٢- انتُقد نظمه في عدة مواضع، فتولى الشيخ عبد الستار أبو غدة مقرر موسوعة الفقه الإسلامي بوزارة الأوقاف الكويتية بتصحيح ما انتقد على بعض أبيات المنظومة، فجزاه الله خيرًا وأجزل مثوبته.

[شرح مقدمة الناظم]

بسم الله الرحمن الرحيم

أبـدأُ بالحمـدِ مصـليًا علـى ... محمـدٍ خَيـرِ نبـيٍّ أُرسِـلا

l8L

قوله: «أبدأ» أي: أول ما أستفتح وأشرع.

قوله: «بالحمد» أي: بالثناء عليه بالخير، قال ابن القيم رحمه الله: (الحمد: إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه)[1] والمقصود هنا: حمد الله تعالى.

قوله: «مصليًا» الصلاة في اللغة بمعنى الدعاء.

وقوله: (مصليا) أي: على الرسول ﷺ.

والصلاة على النبي ﷺ على ثلاثة أقسام:

صلاة الله تعالى عليه: تكون بمعنى الثناء عليه عند الملائكة.

صلاة الملائكة: أي الدعاء له ﷺ.

صلاة الآدميين: أي الاستغفار له ﷺ[2].

قوله: «محمدٍ» مشتق من اسم الله تعالى المحمود، وقد روى البخاري في «تاريخه الصغير» عن علي بن زيد قال: كان أبو طالب يقول:

وشـقَ لـه مـن اسـمه ليُجلـه ... فذو العرش محمود وهذا محمد

قوله: «خير» الخير: ضد الشر، والمراد به هنا: أشرف، أي: أشرف نبي، وجمعه: أَخْيَار.

(١) «بدائع الفوائد» (٢/ ٩٢-٩٦) نقلاً من كتاب «الفروق» (ص ٤٢).

(٢) ذكره البخاري عن أبي العالية معلقاً (٤/ ١٨٠١).

قوله: «نبيٍّ» النبي: قيل مشتق من النَبْوة، بمعنى: ارتفع وظهر، وقيل: النبأ بمعنى الخبر، وكلا المعنيين صحيح، فالنبوة ارتفاع وظهور، وهي أيضًا: إخبار عن الله تعالى وتبليغ عنه.

والنبي في الاصطلاح: هو من أوحي إليه بشرع من قبله.

قوله: «أُرسِلا» أي: بعث برسالة ليؤديها.

والرسول في الاصطلاح: كل من أوحي إليه بشرع جديد.

وذكر الناظم النبوة والرسالة: ليجمع بين كونه نبيًا ومرسلًا، لأنه ليس كل نبي رسولًا.

بدأ الناظم رحمه الله منظومته بما يلي:

أولًا: بالحمد، اقتداء بالكتاب العزيز في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢] حيث بُدِئ بالحمد؛ لأن الله تعالى هو المستحق للحمد وحده.

ثانيًا: بالصلاة على النبي ﷺ؛ امتثالًا لأمر الله تعالى في **قوله:** ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾[الأحزاب:٥٦].

[أقسام الحديث]

وذي مِنَ اقسامِ الحديثِ عِدَّهْ وكلُّ واحدٍ أتى وحدهْ

l8L

قوله: «وذي» أي: وهذه.

قوله: «أقسام» القسم هو الجزء والنوع.

قوله: «الحديث» في اللغة: ضد القديم. وفي الاصطلاح: ما أُضيف إلى النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية[1].

قوله: «عِدَّه» أي: مجموعة، وقد ذكر هذا العدد في آخر بيت، وبيّن أنها أربع وثلاثون بيتًا.

قوله: «وكل واحد أتى» أي: كل نوع من هذه الأنواع سيأتي ذكره في هذا النظم.

قوله: «وحده» أي: تعريفه وتوضيحه وبيانه.

إذن سيذكر الناظم أقسام الحديث وغيرها من مصطلحات الحديث، وإنما عبر عن جميعها بالأقسام؛ تغليبًا للأقسام الثلاثة الأولية، وهي: الصحيح والحسن والضعيف.

(١) انظر للتوسع: «تدريب الراوي» (١/ ٦٢) و«قواعد التحديث» (ص ٦١) للقاسمي.

[الحديث الصحيح]

أَوَّلُهَا الصحيحُ وهو ما اتصلْ إسنادهُ ولمْ يَشُذَّ أو يُعَلّ

l8L

قوله: «أولها» أي: الأقسام أو أول هذه الأنواع[(١)].

وقوله: «الصحيح» أي: الحديث الصحيح.

وبدأ البيقوني ﷺ بالحديث الصحيح؛ لتعلق أحكام الدِّين به، ولمكانته عند المحدِّثين والفقهاء.

وقد صاغ ﷺ هذا الحد مختصرًا، واقتصر في تعريفه على الحديث الصحيح لذاته، حفاظًا منه على الوجازة المرتبطة بتسلسل النظم.

و«الصحيح» فعيل، صيغة مبالغة، من الصحة، في اللغة ضد السقم.

واصطلاحًا: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

- **شروط الحديث الصحيح**[(٢)]:

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٨ - التقيد والإيضاح)، و«الباعث الحيث» (ص ١٧)، و«التقريب للنووي» (١/ ٦٢ - تدريب الراوي) و«ألفية العراقي» (١/ ٢- التبصر والتذكرة) و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٤- ١٥). و«المختصر في أصول الحديث» للجرجاني (ص ٣٣-٤١ - الفكر).

(٢) انظر: بحثه محرراً في «المداخل إلى كتاب الإكليل» للحاكم (ص ٢٩ــ٣٥)، و«معالم السنن» للخطابي (١/ ١١)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٥٧٦-٥٧٧)، و«الموقظة» للذهبي (ص ٢٤-٢٦)، و«الاقتراح» لابن دقيق العيد (ص٥)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٣٤).

للحديث الصحيح خمسة شروط: ثلاثة منها موجبة (يجب إثباتها)، وهي:

١- اتصال السند.

٢- عدالة الراوي.

٣- الضبط.

واثنان منها سلبية:

٤- عدم الشذوذ.

٥- عدم العلة.

الشرط الأول: «اتصال السند»: ضده الانقطاع، فيخرج ما انقطع إسناده، على أي وجه كان الانقطاع.

فإذا رُمت إثبات الاتصال وَجَبَ عليك نفيُ كلِّ وجوه الانقطاع الخمسة، وهي: ألاَّ يكون الإسناد معلقًا، أو معضلًا، أو منقطعًا، أو مرسلًا، أو مدلسًا.

بأن يكون كل راوٍ من رواته الآتي وصفهم تحمل الخبر عمن فوقه بطريق معتبر من طرق التحمل الثمانية، التي هي: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، المكاتبة، الإعلام، والوجادة، والوصية.

أما إذا انقطع الإسناد سواء كان من أوله، أو من آخره، أو من أثنائه، بواحد أو أكثر، سواء كان الانقطاع ظاهرًا أو خفيًا، على ما سيأتي تفصيله، فلا يكون الخبر صحيحًا.

الشرط الثاني والثالث: «ولم يشذ أو يعل» شرح الشذوذ والعلة سيأتي كل منهما في حد مستقل.

وقد يقول قائل: يلزم على هذا أن نقول في تعريف الحديث الصحيح: «الحديث الصحيح: هو الحديث الذي انتفت منه العلة»؛ لأنه إذا لم يتصل السند كان الحديث معلولًا، وإذا وُجد راوٍ غير عدل أو غير ضابط، فالحديث يكون معلولًا.

فالجواب على هذا: أن علماء الحديث يفرقون بين العلة الظاهرة والعلة الخفية، فاتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم، الخلل فيه يكون ضمن العلل الظاهرة، أي التي يدركها كل أحد.

لكننا نقصد من «انتفاء العلة»: العلة الخفية، التي لا تُدرك إلا من قبل الأئمة الجهابذة النقاد، الذين يجمعون طرق الأحاديث، ويعرفون أحوال الرواة، وطبقاتهم، وأنسابهم، وكناهم، وأبناءهم، وبلدانهم، ورحلاتهم، وكل ما يتعلق بهؤلاء الرواة.

فهؤلاء الأئمة يكتشفون علًا من إسنادٍ ظاهره الصحة، بسبب معرفتهم الواسعة بالأسانيد والرواة.

[العدالة والضبط]

يرويهِ عَدْلٌ ضابطٌ عنْ مِثلِه مُعتمدٌ في ضبْطِه ونقلِهِ

l8L

قوله: «يرويه عدل ضابط عن مثله» ذكر الناظم هنا الشرط الرابع والخامس من شروط الحديث الصحيح، وهي: عدالة الراوي، وضبطه لما يروي.

الشرط الرابع: العدالة هي: ملَكة تحمل صاحبها على ملازمة الدين والوَرَع، مع البراءة من أسباب الفسق وخوارم المروءة، بمعنى: أنه لا يترك واجبًا، ولا يرتكب محرماً؛ لأن التقوى فعل الواجبات، وترك المحرمات، والمروءة آداب نفسانية، تحمل مراعاتها التخلق بأجمل الأخلاق، وعدم الخروج على الأعراف، أو هي ملاحظة الغير، وعدم الاشتهار بشيء يختلف فيه الإنسان عن غيره.

- **شروط العدالة:**

شروط العدالة تنقسم إلى: شروط تحمُّل، وشروط أداء.

والتحمُّل: هو التلقِّي. والأداء: هو الإلْقاء.

فمن الشروط: الإسلام:

- وهل الإسلام شرط تحمُّل وأداء معًا، أو شرط لأحدهما؟

الصحيح: أنه شرط أداء فحسب؛ لأنه يُمكن أن يتحمل الراوي وهو كافر[1].

ومن الشروط: البلوغ:

(١) ولذا جاء عن جبير بن مطعم أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور، رواه البخاري (١/ ١٥٣) رقم(٧٦٥)، فهنا جبير تحملها وهو كافر، ثم أداها وهو مسلم.

ومن علامات البلوغ الإنبات؛ لما دخل رسول الله ﷺ على بني قريظة كان يكشف عن عانة الغلام، فإن وجده قد أنبت ضرب عنقه، وإلا فيسرحه. الحديث رواه أبو داود في سننه بسند صحيح[1].

ومن علاماته أيضًا الاحتلام، والحيض بالنسبة للإناث.

وعلى الصحيح: أن البلوغ شرط في حالة الأداء؛ لأن الصغير قد يتحمل قبل البلوغ، إلا أنه لا يقبل منه إلا إذا بلغ .. ولذا خرَّج أهل الحديث أحاديث محمد بن الربيع وعمره خمس سنين.

ومن الشروط: العقل:

أي: عدم الغفلة والجنون أو الاختلاط، وهو شرط تحمُّل وأداء معًا، وهذا محل إجماع بين أهل العلم.

ومن الشروط: أن يكون خاليًا من أسباب الفسْق:

ألا يرتكب الكبائر، ولا يجاهر بالذنوب، ولا بالبِدْعة، ويراعي عُرف وأحوال الناس في اللباس والعادات، ولا يكذب، وهو شرط تحمُّل وأداء معًا.

الشرط الخامس: و**قوله:** «ضابط» الضابط: الحازم الحافظ الذي يحفظ الخبر ويؤديه.

- **أنواع الضبط:**

الضبط نوعان:

(١) «سنن أبي داود» (٤/ ٢٤٥) رقم (٤٤٠٦)، و«سنن النسائي» (٦/ ١٥٥) رقم (٣٤٣٠).
و«سنن ابن ماجه» (٢/ ٨٤٩) رقم (٢٥٤١)، و«صحيح ابن حبان» (١١/ ١٠٣) رقم(٤٧٨٠)، و«مسند أحمد» (٤/ ٣٤١) رقم (١٩٠٢٤).

ضبط صدر: أي: ضبْط الرِّوايات عن ظهْر قلب، أي: حِفْظه للأسانيد والمتون.

وضبْط كتاب: حيث يحفظ الكتاب بالصفحات، فلو أُدخلت في الكتاب زيادات علمها الحافِظُ.

وضبْط الصَّدْر أعلى رُتبة من ضَبْط الكتاب، وضبْط الكتاب أتْقَن مِن ضبْط الصدر.

وأما الإسناد: فهي سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، مع صيغة تقتضي الاتصال.

ومعنى الاتصال: أن يكون كل راوٍ سمعه عن شيخه إلى منتهاه.

والمتن: هو ما سيق من أجله السند، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

ومعنى قوله: «معتمد في ضبطه» يعني: حفظه.

ومعنى قوله: «ونقله» يعني: كتابه.

[الحديث الحسن][(١)]

وَالحَسَنَ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ رِجَالُهُ لاَ كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

l8L

لقد عرَّف الناظم الحديث الحسن كالخطابي وغيره، ومن المعلوم أن الحديث الحسن من أنواع علوم الحديث الذي كثر الخلاف فيه بين أهل العلم، فاختلفوا في تعريفه، ومن أشهرها تعريف الخطابي، وتعريف الترمذي، وتعريف ابن الجوزي، وتعريف ابن الصلاح ومن جاء بعده.

فتعريف الخطابي للحسن: «هو ما عُرف مخرجه، واشتهرت رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء»[(٢)]، وانتقد العلماء هذا التعريف؛ لأنه لا يميز فيه بين الصحيح والحسن والضعيف.

ومخرج الحديث: هو الراوي الذي تدور عليه أسانيد أهل البلد.

ثم إن **قوله:** (واشتهرت رجاله)، لم يذكر بماذا اشتهروا، فابن لهيعة مشهور، ولكنه مشهور بالضعف، فلا يكون حديثه حسنًا.

و**قوله:** (وعليه مدار أكثر الحديث)، هذا من البيان لقوله: (ما عُرف مخرجه)، فمثلًا: قتادة عليه مدار أكثر حديث أهل البصرة، وهكذا.

وتعريف ابن الصلاح للحديث الحسن هو تعريف الحديث الصحيح، إلا أنه يخف ضبط راويه، وباقي الشروط لابد من وجودها.

(١) انظر: «معالم السنن» (١/ ١١)، و«التقريب» للنووي (١/ ١٥٣-١٦٥ - تدريب الراوي)، و«الاقتراح» لابن دقيق العيد (ص ٧-١١)، و«الموقظة» للذهبي (ص ٢٦-٣٣).

(٢) «الاقتراح في فن الاصطلاح» للحافظ ابن دقيق العيد (١/ ٢).

والحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» عرفه بأنه: «ما اتصل سنده، بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة».

وبعضهم يشترط في «خفة الضبط» شرطًا، فيقول: «الذي خف ضبطه خفةً لا تلحقه بمن يُعَدُّ تفرده تفردًا منكرًا».

• **الفرق بين الصحيح والحسن:**

قول البيقوني: «غدت» أي: اشتهرت، فمعنى قوله - إذا -: «وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت» أي: اشتهرت رجاله، لا كشهرة رجال الصحيح.

يعني: أن الحديث الحسن عنده: ما عرف مخرجه بعدة طرق، واشتهرت رجاله دون رجال الصحيح، وهو بهذا يشير إلى تعريف الخطابي ﷺ، حيث عرف الحسن بأنه: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله العلماء ويستعمله عامة الفقهاء، وهذا التعريف منتقد.

واختار العلماء المتأخرون تعريف ابن حجر للحسن بأنه: ما اتصل إسناده بنقل العدل الذي خف ضبطه إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة. أي نفس تعريف الصحيح، إلا أن الضبط في الحسن قد خف قليلًا.

ومعنى **قوله:** «وغدت» أي: صارت رجاله عدولًا ضابطين، إلا أن ضبطهم ليس كضبط الصحيح في تمامه.

• **حكم الحسن:**

يحتج به، إلا أنه لا يصل إلى رتبة الصحيح، فإن تعددت طرقه فهو الصحيح لغيره.

مثال الحسن: حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وأيضاً حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذان من أرفع الحديث الحسن.

مسألة: أجمع العلماء على العمل بالحديث الصحيح والحديث الحسن، ولا يجوز معارضة الحديث إذا صح برأي أو قياس أو استحسان أو قول أحد من الناس كائنًا من كان، ولا يجوز التوقف عن العمل به بحجة أنه لم يعمل به فلان وفلان، قال ابن القيم رحمه الله: (لا يعرف إمام من أئمة المسلمين البتة قال: لا يعمل بحديث رسول الله ﷺ، حتى نعرف من عمل به)[1].

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٤/ ٢٦٩).

[الحديث الضعيف]

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كَثُرْ

l8L

أي: كل ما عن رتبة الحسن قصر وانحط، فهو الحديث الضعيف المردود الذي لا يحتج به في الأحكام الشرعية، وأقسامه كثيرة سيذكرها الناظم، كالمرسل والمنقطع والمعضل والشاذ والمنكر وغيرها.

مثال الحديث الضعيف: قال النبي ﷺ: «**الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت..**»[(١)]، الحديث في إسناده أبوبكر بن أبي مريم، وهو ضعيف الحديث.

ولما قال الحاكم: هذا حديث صحيح تعقبه الذهبي بقوله: لا والله، يعني ليس على شرط البخاري كما قال الحاكم، أبو بكر واهٍ، وقال عنه في موضع آخر: (مجمع على ضعفه)[(٢)].

(١) رواه الترمذي (٧/ ١١٥ - تحفة الأحوذي)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٢٤)، وابن ماجه (٢/ ١٤٢٣)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ٧٥).

(٢) المستدرك (١/ ٣٠٩).

[الحديث المرفوع والمقطوع] (١)

وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ المَرْفُوعُ وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ المَقْطُوعُ

l8L

المرفوع والمقطوع مبحثان يتعلقان بالمتن، وإن كان فيهما نوع من التعلق بالإسناد.

فالحديث الذي يأتينا:

١- إما أن يكون من قول النبي ﷺ أو فعله أو تقريره.

٢- وإما أن يكون من قول الصحابي أو فعله أو تقريره.

٣- وإما أن يكون من قول التابعي فمن دونه أو فعله أو تقريره.

فالأول يُقال له: المرفوع، أي: أُضيف إلى النبي ﷺ.

والثاني يُقال له: الموقوف، ولم يذكره المصنف رحمه الله في هذا البيت، بل ذكره بعد أبيات، فهو لم يرتب المنظومة على الترتيب الذي عليه أهل الحديث، وهذا مما أخذ عليه.

والثالث يقال له: المقطوع، وقد يُقال له: الموقوف لكن بقيد، وهو أن يقال: موقوف على فلان التابعي، أما بالإطلاق فلا يقال له إلا: المقطوع.

وسمي بالمرفوع لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع سيدنا محمد ﷺ.

- **تعريف الحديث المرفوع:**

المرفوع: هو ما أضيف ونسب إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف؛ سواء أضافه إليه صحابي أم غيره من بعده، وسواء اتَّصَل إسناده أم لا.

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٦٦، والتقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (١/ ١٩٤ - تدريب الراوي)، و«نزهة النظر» (ص٥٧)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٥١٤) و«فتح المغيث» (١/ ١١٠- ١١١).

نكتة: قول الصحابي: أُمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، أو أُمر بلال أن يشفع الأذان، وما أشبه ذلك – كله مرفوع على الصحيح الذي قال به الجمهور.

• **أقسام الحديث المرفوع**

١ - **المرفوع الصريح:** كـ«قال النبي ﷺ» أو «فَعل» أو «فعلتُ وهو حاضر»، أو «حدث رسول الله ﷺ بكذا وكذا من الصفات».

٢ - المرفوع حكمًا: أي الذي له حكم الرفع، هو قول الصحابي الذي لا يقال من قبل الرأي كالأمور الغيبية، بشرط ألا يكون الصحابي مشهورًا بالأخذ من الإسرائيليات، كابن عباس، وعبدالله بن عمرو رضي الله عنهم.

قال ابن حجر: مثالُ المرفوعِ مِن القولِ تَصريحًا: أن يقولَ الصَّحابيُّ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ كذا، أَو: حدَّثَنا رسولُ الله ﷺ بكَذا، أَو: عنْ رسولِ الله ﷺ أَنَّه قالَ كذا، أو نحوَ ذلك.

ومثال المرفوع مِن الفِعْلِ تَصريحًا: أَن يقولَ الصَّحابيُّ: رأَيْتُ رسولَ الله ﷺ فعَلَ كذا، أَو كانَ رسولُ الله ﷺ يفعَلُ كذا.

مثال المرفوع مِن التَّقريرِ تَصريحًا: أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ: فعَلْتُ بحضرَةِ النبيِّ ﷺ كذا، أَو فعَلَ فُلانٌ بحَضْرَةِ النبيِّ ﷺ كذا، ولا يذكُرُ إِنكارَهُ لذلك.

وقوله: «وما لتابع هو المقطوع» أي: هو ما ينتهي إلى التابعي ومن دونه، وفرق بين الحديث المنقطع والحديث المقطوع، فالمنقطع يتعلق بالسند، والمقطوع يتعلق بالمتن، وقد استعمله الشافعي رحمه الله في المنقطع، ولكن قيل: وذلك قبل استقرار الاصطلاح.

• **تعريف الحديث المقطوع:**

هو قول التابعي أو فعله أو تقريريه مما ليس له حكم الرفع. أي: ما أضيف ونسب لتابعي من قول أو فعل، فهو المقطوع.

قال ابن كثير في «الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث»: هو الموقوف على التابعين قولًا وفعلًا، وهو غير المنقطع[١].

وقال النووي في «التقريب والتيسير»: المقطوع وجمعه المقاطيع، وهو: الموقوف على التابعي، قولًا له أو فعلًا[٢].

والتابعي هو من لقي الصحابي، وورد في بيان فضل التابعي ما رواه الشيخان من حديث ابن مسعود مرفوعًا: **«خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»**[٣].

وقول التابعي ومن دونه يسمى مقطوعًا، سواء كان أمرًا غيبيًا أم لا.

مثال المقطوع الغيبي: عن سعيد بن جبير قال: (من قطع تميمة من إنسان، كان كعدل رقبة)[٤].

مثال المقطوع القولي: قول مجاهد التابعي الجليل: لا يتعلم العلم مستحٍ ولا مستكبر؛ ذكره البخاري تعليقًا، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» بإسناد صحيح على شرط البخاري[٥].

مثال المقطوع الفعلي: ما رواه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» من طريق المغيرة قال: كان إبراهيم النخعي لا يحدث حتى يُسأل[٦].

(١) «الباعث الحثيث» (١/ ٦).

(٢) «التقريب والتيسير» (١/ ٣).

(٣) «صحيح البخاري» (٢/ ٩٣٨) رقم (٢٥٠٩)، و«صحيح مسلم» (٤/ ١٩٦٢) رقم (٢٥٣٣).

(٤) رواه ابن أبي شبية في «المصنف» (٥/ ٣٦).

(٥) «صحيح البخاري» (١/ ٦٠) واللفظ له، و«الحلية» لأبي نعيم (٢/ ٢٢٠).

(٦) «الجامع لأخلاق الرواة» (١/ ٢٠٤).

• **حكم المقطوع:**

الحديث المقطوع لا يُعَد حجة تثبت به الأحكام الشرعية، ولو صحَّت نسبته إلى التابعي.

[الحديث المسند][1]

وَالمُسْنَدُ المتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

l8L

• **تعريف المسند:**

المسند: هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.

قال ابن حجر في «النكت»: (والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم، أن المسند عندهم ما أضافه الصحابي إلى النبي ﷺ بسند ظاهر الاتصال).

ويقول صاحب «الموقظة» شمس الدِّين الذهبي: (هو ما اتصل سَنَدُه بذكرِ النبي ﷺ).

- والملاحظ أنَّ المسند له قيدان:

١) **اتصال الإسناد.**

٢) **الرفع؛** أي: الإضافة إلى رسول الله ﷺ.

مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حدَّثنا مكي بن إبراهيم، قال: حدَّثنا يزيد بن أبي عُبيد، عن سلمة، قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: **«مَن يقلْ عليَّ ما لم أقلْ، فليتبوأ مقعدَه من النار»**[2]، فهذا الحديث إسناده متصل من البخاري مخرج الحديث إلى النبي ﷺ، ومن ثَمَّ فهو حديث مسند.

(١) «الكفاية» للخطيب (ص ٥٨)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ١٧-١٩). و«التقريب» للنووي (١/ ١٨٢ - تدريب الراوي)، و«النكت» للحافظ ابن حجر (١/ ٥٠٥)، السخاوي (١/ ١٠٤).

(٢) «صحيح البخاري» (١/ ٥٢) رقم (١٠٩).

• **الفرق بين المسند والمرفوع:**

هناك تشابه بين المسند والمرفوع، فكلاهما مضافٌ إلى النبي ﷺ، ويختلفان في اتِّصال الإسناد، فالمسند لا بدَّ أن يكون متصلَ الإسناد، بخلاف المرفوع، فقد يكون متصلًا وقد يكون غيرَ متَّصل الإسناد، وبهذا يصحُّ أن يقال: كل مُسْنَد مرفوع، وليس كل مرفوع مسندًا.

ومعنى ظاهره الاتصال: أنه روى كل محدث في السند عن شيخ يمكن سماعه منه، فيكون كل راوٍ من رواته أخذ هذا الحديث عن شيخه، إما بأن يقول: «سمعتُ» أو «حدثني» لكن قد يكون في السند تدليس وإرسال خفي.

وقوله: «ولم يبن» أي: لم ينقطع، وهذا توكيد للاتصال.

• **حكم المسند:**

الصحة أو الحسن أو الضعف بحسب الإسناد.

• **من معاني المسند:**

يطلق المسند على: كتاب جَمَع أحاديث كل صحابي على حدة، كمسند الإمام أحمد، وقد يطلق المسند أيضًا على أحاديث صحابي واحد إذا جمعت في موضع، كمسند الفاروق.

[الحديث المتصل][1]

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ بَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ

l8L

• **تعريف المتصل:**

المتصل: هو الذي يسمعه كل راوٍ إلى منتهاه.

أي: وما سمعه كل راوٍ عن شيخه في جميع الإسناد إلى النبي ﷺ يسمى الحديث المتصل، وغيره يقيَّد كقولنا: متصل إلى عمر رضي الله عنه من الصحابة، أو متصل إلى الشعبي مثلًا من التابعين، وهكذا إلى من دون ذلك.

و**قوله:** «بسمع كل راوٍ» أي: بصيغة تحتمل السماع كسمعت أو حدثنا، وعلى هذا التعريف لا تكون الإجازة ولا الوجادة متصلة.

• **هل يسمى الموقوف متصلًا؟**

قال الذهبي: المتصل ما اتصل إسناده من الانقطاع، ويصدق ذلك على المرفوع والموقوف.

وقول الناظم: «للمصطفى» ظاهره: أن الموقوف لا يدخل، فيكون المسند والمتصل متساويين في التعريف، ولكن قال الزرقاني: (وقد علمت مما قررنا: أن «المصطفى» متعلق بمحذوف هو (كان) وأن **قوله:** «يتصل إسناده» متعلق بمحذوف (لا) **قوله:** «للمصطفى» لأن مطلق المتصل كما قال ابن الصلاح وغيره، يقع على المرفوع والموقوف).

ويمثل للمتصل بما لو قال البخاري مثلًا: حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فهذا الحديث متصل موقوف، وهو من أقوى أحاديث الاتصال،

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٦٥- التقييد والإيضاح)، و«الموقظة» للذهبي (ص٤٢)، و«فتح المغيث» (١/ ١٠٧)، و«شرح الزقاني على البيقونية» (ص ٣٦-٣٧).

فليس في سنده انقطاع، فكل راوٍ من رواته سمع من الآخر، علاوة على ذلك أنهم أئمة حفاظ ثقات، وللبخاري أحاديث بهذا السند في صحيحة مرفوعة إلى النبي ﷺ.

فالمتصل: هو ما اتَّصل إسنادُه بسماع كلِّ راو من شيخه، حتى ينتهيَ إلى رسول الله ﷺ.

وفي «الموقظة»: (ما اتَّصَل سَنَدُه، وسَلِمَ من الانقطاع، ويَصدُق ذلك على المرفوع والموقوف)[١].

وقال النووي في «التقريب والتيسير»: (ويُسمَّى بالموصول، وهو ما اتَّصل إسنادُه مرفوعًا كان أو موقوفًا، على مَن كان»[٢].

قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث»: (ويقال له: «الموصول» أيضًا، وهو ينفي الإرسال والانقطاع، ويشمل المرفوعَ إلى النبي ﷺ والموقوفَ على الصحابي، أو مَن دونه»[٣].

وقد عرَّف السيوطي في «ألفيته» المتَّصل تعريفًا سالِمًا من الانتقاد، حيث قال:

مَرْفُوعًا اْوْ مَوْقُوفًا إِذْ يَتَّصِلُ ... إِسْنَادُهُ: الْمَوْصُولُ وَالمتَّصِلُ[٤]

(١) «الموقظة» (ص٧).

(٢) «التقريب والتيسير» (١/ ٢).

(٣) «شرح اختصار علوم الحديث» (ص١١١).

(٤) «ألفية السيوطي» (ص٩).

[الحديث المسلسل][1]

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

l8L

• **تعريف الحديث المسلسل:**

المسلسل: مأخوذ من التسلسل، وهو لغة التتابع.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي تتابع رجالُ سندِهِ من أولهِ إلى آخرِهِ، على وصفٍ قولي، أو حال، أو وصفٍ فعلي.

ومثَّل له الناظم بقول الراوي: أمَا والله أنباني - بقلب الهمزة الثانية ألفًا - الفتى، ثم يقول الآخر مثل ذلك.

مثال المسلسل القولي: قوله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه: **«إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك»**[2]، فهذا الحديث مسلسل بقول كل راوٍ من رواته لتلميذه: (إني أحبك...) إلخ.

(١) «معرفة علوم الحديث» (٢٩-٣٤)، و«التقييد والإيضاح» (ص٢٧٦)، و«التقريب» للنووي (٢/ ١٨٧- تدريب الراوي)، و«الموقظة» (ص ٣٤)، و«الباعث الحثيث» (ص١٤٢)، و«النخبة» لابن حجر (ص٦٢)، «نزهة النظر» (ص ١٥٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ٧٥).

(٢) سنن أبي داود (١/ ٥٦١) رقم (١٥٢٤)، صحيح ابن حبان (٥/ ٣٦٤) رقم (٢٠٢٠)، ومسند أحمد (٥/ ٢٤٤) رقم (٢٢١٧٢).

ومثال المسلسل الفعلي: حديث أبي هريرة ﷺ قال: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ فقال: **«خلق الله الأرض يوم السبت... إلخ»**[(١)].

فإنه مسلسل بتشبيك كل راوٍ يده بيد من رواه عنه.

كذاك من المسلسل الفعلي: أن يروي الحديث كل راوٍ على حال واحدة، مثل ما ذكره الناظم إذا قال الراوي: قد حدثنيه قائمًا، ثم يفعل الآخر مثل ذلك، أو قال: بعد أن حدثني الحديث تبسم، فإن كلاً من القيام والتبسم وصف فعلي.

قال الذهبي -رحمه الله-: (وعامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة، لكذب رواتها، وأقواها المسلسل بقراءة سورة الصف، والمسلسل بالدمشقيين، والمسلسل بالمصريين، والمسلسل بالمحمَّدِين ، إلى ابن شهاب)[(٢)].

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٥٥) رقم (٨١٣)، و«العجالة في الأحاديث المسلسلة» لأبي الفيض محمد ياسين الفاداني المكي (ص١٣)، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٨٧). وقال علي بن المديني: «وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى»، وإبراهيم غير محتج به كما قال البخاري في التاريخ الكبير، والضعفاء له، والجرح والتعديل، والضعفاء للنسائي، والمجروحين لابن حبان، وتهذيب التهذيب، ولم يثبت هؤلاء كلهم سماع أو رواية إسماعيل بن أمية عن إبراهيم بن أبي يحي هذا، وهو متروك متهم بالكذب، وهو من رواة ابن ماجه، وقد انفرد به، ولم يعلل البخاري رحمه الله تعالى هذا التعليل في تاريخه الكبير، ولم يضعف علي بن عبد الله المديني رحمه الله تعالى أيوب بن خالد الأنصاري الذي روى هذا الحديث، وقال الإمام البيهقي رحمه الله تعالى بعد نقل ابن المديني حول هذا الإسناد في الأسماء والصفات: «وقد تابعه على ذلك موسى بن عبيدة الربذي عن أيوب بن خالد، إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف، وروى عن بكر بن الشرود، عن إبراهيم بن أبي يحي عن صفوان بن سليم عن أيوب بن خالد وإسناده ضعيف».

(٢) الموقظة (ص٤٤).

[الحديث العزيز والمشهور][(١)]

عَزِيـزُ مَـرْوِي اثْنَـيْنِ أَوْ ثَلَاثَـهْ مَشْـهُورُ مَـرْوِي فَـوْقَ مَـا ثَلَاثَـهْ

l8L

• **تعريف الحديث العزيز والمشهور:**

الحديث العزيز: هو الذي لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند. يعني: أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقلُّ من اثنين، أمَّا إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان، لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

مثال العزيز: حديث الشيخين، عن أنس رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله ﷺ قال: **«لا يؤمن أحدكم، حتى أكون أحب إليه؛ من ولده، ووالده، والناس أجمعين»**[(٢)]، رواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل ابن علية وعبد الوارث، ورواه عن كلٍ جماعة[(٣)].

الحديث المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كلّ طبقات السند، ما لم يبلغ حدّ التواتر، وما في النظم ليس على المشهور في مصطلح الحديث، وقد صححه الشيخ عبد الستار أبو غدة فقال:

(١) «التبصرة والذكرى» للعراقي (٢/ ٢٥٦)، و«نزهة النظر» (ص٢٥)، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٨١)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٨)، و«شرح الزقاني على البيقونية» (ص٤٠).

وللمشهور انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٩٢)، و«التبصرة» للعراقي (٢/ ٢٦٥- ٢٧٧)، و«نزهة النظر» (ص٢٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٨)، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٧٣).

(٢) «صحيح البخاري» (١/ ١٤) رقم (١٤)، و«صحيح مسلم» (١/ ٦٧) رقم (٤٤)، واللفظ له.

(٣) قال الشيخ سليمان العلوان: وهذا المثال مثل به ابن حجر في نزهة النظر للعزيز، ولكني لم أجد لسعيد رواية عن قتادة في هذا الحديث، فإن وجد لسعيد رواية عن قتادة، وإلا فلا يصح أن يمثل به للعزيز على التعريف الذي قدمناه، والله أعلم.

عزيــزُ مــروي اثنــين يــا بحّاثــة مشــهور مــرويٌّ عــن الثلاثــة

مثال المشهور: حديث: **«إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس رؤساءً جهالًا، فسُئلوا! فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»**[(١)].

- **حكم العزيز والمشهور:**

الصحة أو الحسن أو الضعف، بحسب الرواة في الأسانيد.

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٥٠) رقم (١٠٠)، و«صحيح مسلم» (٤/ ٢٠٥٨) رقم (٢٦٧٣).

[الحديث المعنعن والمبهم][(١)]

مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

l8L

- **تعريف الحديث المَعْنَعَن:**

المَعْنَعَن: بفتح العينين، هو الحديث الذي يقول فيه راوٍ واحد من رواته أو أكثر: (عن فلان)، من غير بيان لصيغة التحديث أو السماع، واكتفى الناظم عن تعريفه بالمثال فقال:

كعن سعيد عن كرم

- **حكم المعنعن:**

يحكم على المعنعن بالاتصال بشرطين:

١ - سلامة معنعِنه من التدليس[(٢)].

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٨٣ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (١/ ٢١٤ - تدريب الراوي)، و«الباعث الحثيث» (ص٤٣)، و«الموقظة» للذهبي (ص٥٤٤) و«جامع التحصيل» للعلائي (ص١١٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٦٣).

وللمبهم انظر: «الكفاية» للخطيب (ص١٤٩)، و«التقريب» للنووي (ص ٣١٦-٣٢٣، ج/ ١ تدريب الراوي)، و«الباعث الحثيث» (ص٧٧-٨٣)، و«نزهة النظر» (ص٤٩)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٠١)، و«شرح الزرقاني على البيقونية» (ص٤٦).

(٢) قال الشيخ سليمان العلوان: الراوي له حالتان:

١ - أن يكون المعنعن مدلساً فله حالات:

أ- أن يكون تدليسه نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري.

فهذا يغتفر له كما نص على ذلك ابن حجر في كتابة «تعريف أهل التقديس».

=

٢- ثبوت ملاقاته لمن روى عنه بعن.

وهذا شرط البخاري في جامعه الصحيح، واكتفى مسلم عن الشرط الثاني بثبوت كونهما في عصر واحد.

- مثال المعنعن: قول البخاري في صحيحه: حدثنا إسماعيل بن أويس، قال: حدثني مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبقِ عالمًا، اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا، فسئلوا! فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»**.

- **تعريف الحديث المبهم:**

الحديث المبهم: هو الذي في سندهِ أو متنهِ شخصٌ لمْ يُسمَّ.

- مثال المبهم في المتن: حديث عائشة، أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض، فقال: **«خذي فرصة من مسك فتطهري بها»**[1]، واسم هذه المرأة: أسماء بنت شَكَل.

ب- أن يكون تدليسه قليلاً في جانب ما روى من الأحاديث الكثيرة، فهذا قد احتمل الأئمة تدليسه كما نص على ذلك ابن حجر وغيره.

جـ- أن يكون ثقة حافظاً، ولكنه يكثر من التدليس، فهذا لا يحتج من حديثه إلا بما صرح بالسماع، وسواءً كان مدلساً تدليس التسوية أو غيره.

د- أن يجتمع فيه وصفان: التدليس والضعف، فهذا إذا عنعن يعظم الخطب، وإذا صرح بالسماع فهو ضعيف.

٢- أن يكون غير مدلس ولكنه ثقة، فهذا سواءً عنعن أم لم يعنعن فحديثه مقبولاً مطلقاً. كعنعة مالك وأحمد وغيرهما من الثقات الذين لم يعرفوا بالتدليس.

(١) «صحيح البخاري» (١/ ١١٩) رقم (٣٠٨)، و«صحيح مسلم» (١/ ٢٦٠) رقم (٣٣٢).

- **ومثال المبهم في الإسناد**: قول الراوي مثلًا: حدثني سفيان عن رجل.

- **حكم المبهم:**

حكم المبهم: الضعف؛ إذا كان المبهم في السند ولم يُعلم الراوي، لعدم وروده في طريق أخرى، وأما المبهم في المتن فلا يضر؛ لأن المبهم ليس من رواة الحديث.

وإذا كان المبهم صحابياً: فلا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

[الحديث العالي والنازل][1]

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلاَ

l8L

• **تعريف الحديث العالي:**

هو الحديث الذي قلّ عدد رواته بالنسبة إلى سند آخر يرِدُ به ذلك الحديث بعدد أكثر، والنازل عكسهُ.

فالمراد بالعلو: قلة عدد الوسائط بين الراوي والنبي ﷺ، فإذا قلت الوسائط سمي الخبر عاليًا، وإذا كثرت الوسائط بين المحدث والنبي ﷺ سمي نازلًا.

- مثال العالي والنازل:

روى الإمام أحمد عن عبد الرزاق الصنعاني، حدثنا معمر، عن الزهري، أخبرني سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ويروي أيضًا الإمام أحمد، عن يزيد بن هارون، أنبأنا حميد، عن أنس رضي الله عنه، فالحديث الأول نازل بالنسبة للحديث الثاني، حيث إنه بين أحمد والنبي ﷺ في الحديث الأول خمسة رواة، بينما بينهما في الحديث الثاني ثلاثة رواة فقط.

(١) راجع «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٥-١٢)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٥٧- التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (٢/ ١٥٩- تدريب الراوي)، و«الباعث الحثيث» (ص١٣٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣).

[الحديث الموقوف]

وما أضفتهُ إلى الأصحابِ مِنْ قولٍ وفعلٍ فهو موقوفٌ زُكِنْ

l8L

• **تعريف الحديث الموقوف:**

هو: ما أُضيف إلى الصحابيّ، من قولٍ أو فعلٍ.

– **تعريف الصحابي هو:** كل من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح، قاله ابن حجر في «النخبة»[(١)].

وليس المراد باللقي الرؤية بالبصر، بل ما هو أعم من ذلك.

وقولهم في التعريف: (مؤمنًا به)؛ لأن هناك من لقيه ﷺ في حال كفره، ثم أسلم بعد وفاة النبي ﷺ، كرسول هرقل؛ كان قد بعثه هرقل إلى النبي ﷺ في تبوك، ثم أسلم وسكن الشام، فأصبح يحدث بقصته مع النبي ﷺ، فهذا يعد تابعيًا، وحديثه موجود في مسند أحمد[(٢)].

ويفهم من قولهم في التعريف: (ومات على الإسلام)، أنه لو مات على الكفر لا يعد صحابيًا، (مثل قصة النصراني الذي أسلم وحفظ البقرة وآل عمران ثم تنصر، وقد ذكر قصته البخاري في صحيحه)[(٣)].

(١) «النخبة» (ص٢١).

(٢) «مسند أحمد» (٤/ ٧٤).

(٣) صحيح البخاري (٤/ ٢٠٢) رقم(٣٦١٧).

وقولهم: (ولو تخللت ردة في الأصح) بمعنى: أنه إذا ارتد ثم أسلم فهو من الصحابة، كالأشعث بن قيس رضي الله عنه، وهناك من نازع في هذا، والله أعلم.

- مثال الموقوف القولي: قول أبي الدرداء رضي الله عنه: «**إن من شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، عالم لا ينتفع بعلمه**»[(١)].

- مثال الموقوف الفعلي: قول نافع: كان ابن عمر يمسح رأسه مرة[(٢)].

وقول الناظم: «زكن» أي: عُلِم أن هذا هو تعريف الموقوف حقًا.

- **أقسام الموقوف:**

الموقوف ينقسم على عدة اعتبارات:

- الاعتبار الأول: من حيث الإطلاق والتقييد:

وينقسم إلى قسمين:

الأول: موقوف مطلق: وهو ما عرفه الناظم في هذا البيت: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل.

الثاني: الموقوف المقيد: وهو ما أضيف إلى التابعي، فيقال مثلًا: هذا موقوف على ابن المسيب رحمه الله.

- الاعتبار الثاني: من حيث الاتصال وعدمه:

وينقسم إلى قسمين:

الأول: موقوف متصل الإسناد: مثاله: مالك عن نافع عن ابن عمر، عن عمر قوله.

---

(١) «سنن الدارمي» (١/ ٩٣) رقم (٢٦٢)، وقال حسين سليم أسد: «إسناده ضعيف جداً. ابن القاسم هو عبد الغفار بن القاسم بن قيس قال ابن المديني: كان يضع الحديث»، و«حلية الأولياء» (١/ ٢٢٣)، وابن المبارك في «الزهد» (ص١٤).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (١/ ٧)، و«الأوسط» لابن المنذر (١/ ٤٩٥) رقم (٣٦٨).

الثاني: موقوف منقطع الإسناد: مثاله: مالك عن نافع أن عمر كتب إلى عماله: «**إن أهم أمركم عندي الصلاة..**» هذا موقوف منقطع؛ لأن نافعًا لم يلق عمر[(١)].

• حكم الموقوف:

الموقوف ينقسم إلى قسمين:

- الأول: ما له حكم المرفوع: وهو على عدة أنواع:

١- أن يقول الصحابي: كنا نفعل كذا، أو كنا نقول كذا، سواء أضافه إلى زمن النبي ﷺ أو لم يضفه، على الراجح من أقوال العلماء، وهو الذي اعتمده الشيخان في صحيحهما، وأكثر منه البخاري، قاله ابن حجر في «النكت»[(٢)]. وهو اختيار العراقي، والسيوطي، والنووي، والرازي، والآمدي؛ لأن الظاهر من قول الصحابي: (كنا نفعل كذا) أنه يحكي الشرع، لأن ذلك كان دأبهم[(٣)].

٢- أن يقول الصحابي: كنا لا نرى بأسًا بكذا ورسول الله ﷺ فينا.

٣- أن يقول الصحابي: أُمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا.

٤- أن يقول الصحابي: من السنة كذا.

٥- إذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي: يرفع الحديث، أو يبلغ به، أو ينْمِيه، أو يرويه، أو رواية، أو رواه.

(١) انظر: «الموطأ بشرحه تنوير الحوالك» (١/ ١٩)

(٢) «النكت» (ص١٨٣).

(٣) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٤٨).

٦- أن يقول الصحابي قولًا لا يقال بالرأي، ولم يعرف عنه الأخذ من أهل الكتاب، كالإخبار عن الأمور الماضية، أو الآتية، أو أحوال الآخرة، أو الثواب والعقاب.

٧- تفسير الصحابي: إذا تعلق بسبب نزول آية أو نحوه، مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ، ولا مجال للاجتهاد فيه[(١)].

- الثاني: ما ليس له حكم الرفع: ومن ذلك:

١- أن يقول الصحابي قولاً يقال بالرأي، وعرف عنه الأخذ من أهل الكتاب.

٢- تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ، وفيها مجال للرأي.

• حجية قول الصحابي:

قول الصحابي الذي ليس له حكم الرفع ينقسم إلى قسمين:

الأول: إذا لم يوجد له مخالف، ولم يوجد دليل يخالفه من الكتاب والسنة: فقوله حجة، لأنه شاهد التنزيل، وعرف التأويل، ووقف من أحوال النبي ﷺ لمعرفة مراده في كلامه على ما لم يقف عليه غيره، مع اجتهاده وحرصه على طلب الحق، ومعرفته بمقاصد الشريعة.

الثاني: إذا وجد له مخالف من الصحابة، فإنه يرجح بينهما بالدليل، وليس قول أحدهم حجة على الآخر.

وهذا التفصيل هو قول جمهور العلماء[(٢)].

(١) انظر لذكر الأمثلة: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٤٧-٤٨).

(٢) انظر: «الجامع لمسائل أصول الفقه» (ص ٣٨١).

يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين: قول الصحابي حجة على الأصح، ما لم يخالف مثله فما رجح.

- **مظان الآثار الموقوفة:**

الكتب التي تعتني بكتابة الآثار كثيرة، منها:

١- مصنف ابن أبي شيبة.

٢- مصنف عبد الرزاق.

٣- سنن الدارمي.

٤- سنن سعيد بن منصور.

[الحديث المرسل والغريب]

وَمُرسَلٌ مِنْهُ الصَّحابِيِ سَقَطْ وقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى راوٍ فَقَطْ

l8L

• **الحديث المرسل**[(١)]:

- أولًا: تعريف الحديث المرسل:

لغة: مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق، كقوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[مريم:٨٣]، فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده بجميع رواته.

اصطلاحًا: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ. وهذا الذي عليه جمهور المحدثين[(٢)].

ومن خلال التعريف، يتبين لنا خطأ الناظم في **قوله:** «ومرسل منه الصحابي سقط»، لأنه لو كان الساقط صحابياً لصححنا الحديث؛ لأن الصحابة كلهم عدول، وقد استدرك الشيخ عبدالستار هذا على الناظم فقال:

ومرسل من فوق تابعٍ سقط .....

- ثانيًا: مثاله:

(١) «الكفاية» للخطيب البغوي (ص٥٤٦)، و«التمهيد» لابن عبدالبر (١/ ١٩)، و«شرح السنة» للبغوي (١/ ٢٤٥)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٥)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٧٠ - التقييد والإيضاح)، و«المنهاج» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ١١٧)، و«الموقظة» للذهبي (ص٣٨)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٥٤٠)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٣٤).

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ١٩٧).

ما رواه عبد الرزاق في «المصنف» عن ابن جريج، عن عطاء: أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر أقبل بوجهه على الناس، فقال: «**السلام عليكم**»[(١)].

فعطاء هو ابن أبي رباح، سمع من جماعة من الصحابة، ولكن روايته عن النبي ﷺ مرسلة.

(١) «مصنف عبد الرزاق» (٣/ ١٩٢) رقم (٥٢٨١).

- ثالثًا: حكم الاحتجاج به:

المراسيل على قسمين:

القسم الأول: مراسيل الصحابة:

والصحابة على قسمين:

١- من أمكنه التحمل والسماع، فمراسله مقبولة بالاتفاق، إلا عند بعض من شذ.

٢- من لم يمكنه التحمل والسماع، فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين الذين لم يسمعوا من النبي ﷺ[(١)].

القسم الثاني: مراسيل غير الصحابة:

اختلف العلماء في حكم الاحتجاج بالحديث المرسل على أقوال:

١) ذهب جمهور المحدثين إلى أن الحديث المرسل حديث ضعيف.

٢) القبول مطلقاً في جميع الأعصار والأمصار.

٣) قبوله بشروط، وهو قول الشافعي، وهو منقول عن الإمام أحمد، وقد ذكر هذه الشروط الشافعي في «الرسالة» (ص ٤٦٢) فما بعدها، فقال رحمه الله: فمرسل التابعي الكبير يقبل إذا اعتضد بواحد من أربعة أمور:

١- أن يرد موصولًا من طريق آخر.

٢- أن يرسله غير من أرسل عن رواة الأول.

٣- أن يوافق قول أحد الصحابة.

٤- أن يفتي أكثر العلماء بمقتضاه.

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ١٩٧) بتصرف.

فالشافعي يشترط في المرسل شروطًا وهي:

١- أن يكون المرسِل من كبار التابعين، مثل سعيد بن المسيب.

٢- أن يكون المرسِل ثقة في نفسه.

٣- أن لا يروي إلا عن ثقة[(١)].

- رابعًا: سبب الإرسال:

١) أن يكون الراوي سمع الحديث عن جماعة من الثقات وصح عنده، فيرسله اعتمادًا على صحته عن شيوخه، كما ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال: ما حدثتكم عن ابن مسعود فقد سمعته من غير واحد، وما حدثتكم فسميت فهو عمن سميت.

٢) أن يكون نسي من حدثه به وعرف المتن، فذكره مرسلًا؛ لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة.

٣) أن لا يقصد التحديث، فيذكر الحديث على وجه المذاكرة أو على وجه الفتوى، فيذكر المتن لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولاسيما إن كان السامع عارفًا بمن طوى ذكره لشهرته، أو غير ذلك من الأسباب.

وهذا كله في حق من لا يرسل إلا عن ثقة.

٤) إذا كان الراوي ممن يرسل عن كل أحد، فربما كان الباعث له على الإرسال ضعف من حدثه، لكن هذا يقتضي القدح في فاعله، لما تترتب عليه من الخيانة[(٢)].

(١) انظر: «شرح نخبة الفكر» للشيخ سعد الحميد (ص ٦٢).

(٢) انظر: «النكت» لا بن حجر (ص ٢٠٧-٢٠٨) بتصرف.

- خامسًا: هل يجوز تعمد الإرسال؟

لا يخلو المرسِل أن يكون شيخه الذي حدثه بالحديث فأسقطه عند رواية الحديث مرسلًا من هذه الاحتمالات:

١- أن يكون شيخه عدلًا عنده وعند غيره، فهذا جائز بلا خلاف.

٢- أن يكون غير عدل عنده ولا عند غيره، فهذا ممنوع بلا خلاف.

٣- أن يكون عدلًا عنده لا عند غيره.

٤- أن يكون غير عدل عنده، ولكنه عدل عند غيره.

والوجهان الأخيران يحتملان الجواز وعدمه[(١)].

- سادسًا: مراسيل صحيحه:

١- مراسيل سعيد بن المسيب.

٢- إبراهيم النخعي.

٣- محمد بن سيرين.

٤- سعيد بن جبير.

٥- عمرو بن دينار.

٦- مسروق بن الأجدع.

٧- قيس بن أبي حازم.

٨- عبدالرحمن بن عُسيلة الصنابحي[(٢)].

(١) انظر: «النكت» لابن حجر (ص ٢٠٩).

(٢) انظر: «النكت» (ص ٢٠٩). «الموقظة» (ص ٣٩).

لكن لابد أن يصح الإسناد إلى المرسِل من هؤلاء، فقد يكون الراوي إلى مثل ابن المسيب ضعيفًا، فيطرح الحديث من أجله[(١)].

- سابعًا: مراسيل ضعيفة:

١) مراسيل الحسن.

٢) مراسيل الزهري.

٣) مراسيل قتادة.

٤) مراسيل حُميد الطويل[(٢)].

- ثامنًا: مظان المرسل:

١) المراسيل لأبي داود.

٢) المراسيل لابن أبي حاتم.

(١) انظر: «الموقظة» (ص ٣٩).

(٢) انظر: «الموقظة» (ص ٤٠).

• **الحديث الغريب**[(١)]:

- أولًا: تعريفه:

لغة: المنفرد عن وطنه.

اصطلاحًا: عرفه الناظم بقوله: «وقل غريب ما روى راوٍ فقط» أي هو: (الذي يتفرد بروايته راوٍ واحد، أيًّا كان ذلك التفرد)[(٢)].

- ثانيًا: سبب التسمية:

سمي الحديث بالغريب لانفراد روايه عن غيره[(٣)].

- ثالثًا: أقسامه:

ينقسم إلى قسمين:

١- غريب مطلق: وهو ما كانت الغرابة في أصل السند، أي من جهة الصحابي.

وهل يرد على غير الصحابي؟ قد يرد.

مثاله: حديث: **«إنما الإعمال بالنيات»** تفرد بروايته من الصحابة عمر، ورواه من التابعين علقمة بن وقاص الليثي، ورواه عن علقمة: محمد بن إبراهيم التيمي.

(١) «شرح العراقي لألفيته» (١/ ٢٦٥ - التبصر)، و«نزهة النظر» (ص٢٥)، و«الباعث الحثيث» (ص١٤١)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٢٨).

(٢) «شرح النخبة» للشيخ سعد الحميد (ص ٢٣).

(٣) «التقريرات السنية» (ص ١٤).

فهذه الغرابة استمرت في ثلاثة دون عمر، لكن يحيى بن سعيد الأنصاري هو الذي اشتهر عنه الحديث، فرواه عنه جمع كثير، حتى قال بعضهم: إنه رواه عنه ستمائة شخص، لكن الحافظ ابن حجر أوصلها إلى مائة.

والغرابة قد تكون في أصل السند من جهة الصحابة، وقد تكون في أي طبقة من طبقات السند.

٢- غريب نسبي: ما كانت الغرابة فيه بالنسبة لراوٍ معين أو لجهة معينة.

- أقسام الغريب:

الأول: أن تبتدئ الغرابة من عند الصحابي، بحيث لا يرويه عن الصحابي إلا شخص واحد، وقد يستمر التفرد بعد ذلك وقد ينقطع، ولم نسمه غريبًا مطلقًا؛ لأنه قد رواه مع هذا الصحابي صحابة آخرون، فوقع التفرد في التابعي عن أحد الصحابة، فنقول: غريب من حديث فلان الذي هو الصحابي.

مثاله: حديث: **«المؤمن يأكل في معىً واحد»**[(١)]، فهذا الحديث رواه ثلاثة من الصحابة، ولكن تفرد التابعي أبو بردة بالرواية عن الصحابي أبي موسى الأشعري، فيقال: غريب من حديث أبي موسى الأشعري، إشارة إلى أنه مشهور من غير حديثه.

٢- أن لا تبتدئ الغرابة من الصحابي، ولكن يقع التفرد في الطرق المتأخرة.

مثاله: ما رواه أنس: «**أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر**»[(١)]، فهذا الحديث مشهور عن أنس، رواه عنه قتادة وعبدالعزيز بن صهيب وحُميد الطويل، واشتهر عن هؤلاء الثلاثة،

(١) «صحيح البخاري» (٥/ ٢٠٦١) رقم (٥٠٧٨)، و«صحيح مسلم» (٦/ ١٣٢) رقم (٥٤٩٣).

ووقع التفرد في رواية الزهري عن أنس، حيث انفرد به شخص اسمه بكر بن وائل عن الزهري، وعن بكر انفرد به والده، وعن وائل رواه سفيان بن عيينة، ثم اشتهر عن سفيان، فيقال عن هذا الحديث: غريب من حديث الزهري، ولا يقال: غريب عن أنس؛ لأنه رواه عن أنس جماعة.

٣- غرابة بالنسبة لجهة معينة، كأهل بلد من البلدان، فقد يأتي حديث له طرق، إما أن يصل إلى درجة المشهور، أو إلى ما فوق المشهور كالمتواتر، لكن إذا نظرنا إلى هذا الحديث فإذا به لم يروه إلا أهل الحجاز مثلًا[٢].

- رابعًا: كيف تعرف هذين النوعين في كلام المحدثين[٣]؟

١- من سياق الكلام، كأن يقول الترمذي مثلًا: هذا الحديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عائشة. فأفادك أنه غريب مطلق.

٢- بجمع الطرق.

٣- بالنظر في كلام الإمام في مكان آخر من كتبه.

- خامسًا: حكم الغريب:

الغريب قسم من أقسام الآحاد، ولا يلزم أن يكون صحيحًا أو ضعيفًا، وإنما يتوقف الأمر بالنظر في حال السند.

- سادسًا: الكتب المؤلفة في الحديث الغريب:

(١) «سنن أبي داود» (٣/ ٣٩٦) رقم (٣٧٤٦)، و«سنن ابن ماجه» (١/ ٦١٥) رقم (١٩٠٩)، و«صحيح ابن حبان» (٩/ ٣٦٨) رقم (٤٠٦١).

(٢) انظر: «شرح النخبة» للحميد (ص ٢٥).

(٣) انظر: «نظم الدرر» للشيخ اللاحم (ص ٣٤).

١- كتب للدارقطني: غرائب مالك. غرائب شعبة. كتاب الأفراد.

٢- كتاب غرائب مالك، للحافظ ابن عساكر.

[الحديث المنقطع][(١)]

وكلُّ مَا لَمْ يتصلْ بحالِ إسْنَادهُ مُنقطعُ الأَوْصَالِ

l8L

- **أولًا: تعريف المنقطع:**

ما سقط من وسط إسناده راوٍ أو أكثر، لكن لا على التوالي[(٢)].

- **ثانيًا: معنى المنقطع عند الناظم:**

الناظم رحمه الله جعل المنقطع عامًا في كل حديث لم يتصل إسناده، فيدخل في المنقطع على رأيه: المرسل المعضل المعلق. وبه قال ابن عبد البر، وقطع به الخطيب في «الكافية»[(٣)].

إذن فنحن أمام أمرين:

١- ما اصطلحت عليه كتب المصطلح من التقسيم السابق، وهو اصطلاح المتأخرين.

٢- ما عليه استعمال الأئمة المتقدمين.

وهذه من الأشياء المشكلة في كتب المصطلح، أنهم يأخذون الاستعمال الأغلب ويجعلونه مطردًا، أو الاستعمال الذي به يميز بين المصطلحات، فإذا جاء التطبيق العملي كان على خلافه،

(١) يراجع في الحديث المنقطع ما يلي: «معرفة علوم الحديث» (ص٢٧)، و«التبصرة» للعراقي (١/ ١٥٨)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٧٦ - التقييد والإيضاح)، و«الموقظة» (ص٤٠)، و«الباعث الحثيث» (ص٤١)، و«نزهة النظر» (ص٤٢)، و«فتح المغيث» (١/ ١٥٦).

(٢) «شرح آل حميد» (ص ٦٥).

(٣) «شرح الزرقاني» (ص ٦٣).

واستخدام المتقدمين من جهة أسهل، لأنه لا يلزمك حفظ هذه المصطلحات، وإنما يلزمك أن تعرف سياق كلام الإمام، ماذا يريد بهذه الكلمة في هذا الموقع بالذات؟[١].

لكن ما هو الأغلب في الاستعمال: يقول ابن الصلاح رحمه الله: (إلا أن الأكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال، ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة)[٢].

• **ثالثًا: مثال المنقطع:**

حديث حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين..**»[٣] الحديث.. فالانقطاع في هذا الحديث في موضعين:

أ- عبدالرزاق لم يسمعه من سفيان الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة عن الثوري.

ب- ولم يسمع الثوري من أبي إسحاق، وإنما سمعه من شريك عن أبي إسحاق.

• **رابعًا: كيف نعرف الحديث المنقطع؟**

١- من خلال المواليد والوفيات.

٢- بمعرفة تلاميذ الشيخ، فإذا لم يذكر في تلاميذه عرفت أنه لم يرو عنه، كما في كتب التراجم كـ«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي.

(١) انظر: «نظم الدرر» للاحم (ص ١٠٧).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٥٨).

(٣) «المستدرك» (٣/ ١٥٣) رقم (٤٦٨٥)، وقد حذفه الذهبي من «التلخيص» لضعفه.

[الحديث المعضَل][1]

والمعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوعَانِ

l8L

• **أولًا: تعريفه:**

العَضْل في اللغة: المنع والتضييق والإعسار، وعضل به الأمر: اشتد، وعضل المرأة يَعْضِلها - مثلثة - عَضْلًا، وعَضَّلها أي: منعها الزوج ظلمًا، والمعْضِلات: الشدائد.

واصطلاحًا: ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر على التوالي.

وقولهم: (على التوالي) قيد مهم ليخرج المنقطع.

فالراوي للحديث قد أسقط راويين فأكثر، فصار انقطاع السند معضلًا، أي: شديدًا يعسر وصله.

• **ثانيًا: لماذا سمي بالمعضل؟**

قال عثمان الزبيدي في شرحه: سمي المعضل؛ لأن المحدث الذي حدَّث به أعضله وأعياه، فلم ينتفع به من يرويه عنه[2]، حيث ضيق المجال، وشدد الحال، حيث حذف من الرواة أزيد من واحد بحيث لا يُعرف حاله تعديلًا وجرحًا.

• **ثالثًا: حكم المعضل:**

(١) راجع «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣٦)، و«شرح ألفية العراقي المسماه بالتبصرة» (١/ ١٥٩)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٨١ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (١/ ٢١١ - تدريب الراوي)، و«الموقظة» للذهبي (ص٤٠)، و«نزهة النظر» (ص٤٢)، و«النكت» للحافظ ابن حجر (٢/ ٥٧٥)، و«الباعث الحثيث» (ص٤٣).

(٢) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» (ص ٣٧٩).

المعضل أسوأ حالًا وأضعف من المرسل وغيره، وذلك لسقوط الاتصال بين الرواة، والسقوط هنا أفدح وأسوأ، لأنه سقوط راويين أو أكثر في موضع واحد.

• **رابعًا: مثال المعضل:**

ما رواه الحاكم بسنده إلى القعنبي عن مالك، أنه بلغه أن أبا هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**للمملوك طعامُه وكسوتُه بالمعروف، ولا يُكلف من العمل إلا ما يُطيق**» قال الحاكم: (هذا حديث مُعضلٌ عن مالك، أعضله هكذا في «الموطأ»)[(١)].

وسبب الإعضال: أنه سقط منه راويان متواليان بين مالك وأبي هريرة ﷺ، وهما محمد ابن عجلان وأبوه.

• **خامسًا: تنبيه:**

ورد المعضل في كلام المتقدمين ويحمل على معنيين:

الأول: المعضَل: بمعنى الإعضال الذي نحن بصدد الحديث عنه، وهو نادر جدًا، وإفراد ما هو قليل بمصطلح خاص، وذكر ذلك مع ما هو مشهور متداول فيه نظر[(٢)].

الثاني: المعضِل: بمعنى المستغلق الشديد، وهو بكسر الضاد (المعضِل)، يقول الحافظ ابن حجر في «النكت»[(٣)]: (وجدت التعبير بالمعضل في كلام الجماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة، فمن ذلك: ما قاله محمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات»: حدثنا أبو صالح الهراني، ثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة ﷺ قالت: «**كان**

(١) «موطأ مالك» (٢/ ٩٨٠). وقد وصل مسلم هذا الحديث برقم (١٦٦٢).

(٢) انظر: «نظم الدرر» للشيخ إبراهيم اللاحم (ص ١٠٥).

(٣) «النكت» (ص٢٢٠).

رسول الله ﷺ يعتكف فيمر بالمريض فيسلم عليه ولا يقف»[(١)]، قال الذهلي: (هذا حديث معضل لا وجه له، إنما هو فعل عائشة رضي الله عنها ليس للنبي فيه ذكر، والوهم فيما نرى من ابن لهيعة).

ومن ذلك: ما قاله النسائي في «عمل اليوم والليلة»: ثنا يزيد بن سنان، عن مكي بن إبراهيم، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنهما قال: «**متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ...**»[(٢)]، الحديث قال النسائي: (هذا حديث معضل لا أعلم من رواه غير مكي، لا بأس به، لا أدري من أنبأني به)[(٣)].

- **سادسًا: كيف يُعرف الإعضال؟**

يُعرف بمجيئه من طريق آخر، فيظهر السقط الذي حصل في السند.

- **سابعًا: وقفة مع بيت الناظم:**

الشطر الأول من البيت مأخوذ من ألفية العراقي، حيث قال:

والمعضل الساقط منه اثنان ... فصاعدًا منه قسم ثان

حذف النبي والصحابي معًا ... ووقف متنه على من تبعا

وما أحسن قول الشيخ عبدالله بن إبراهيم العلوي في تعريفه للمعضل[(٤)]:

ومعضلٌ من راويين خالي ... فصاعدًا لكنْ مع التوالي

(١) «التمهيد لابن عبد البر» (٨/ ٣٢١).

(٢) «مسند أحمد» (٣/ ٣٢٥) رقم (١٤٥١٩).

(٣) «لسان المحدثين» (٦/ ١٧٠).

(٤) «رفع الأستار» لحسن محمد المشاط (ص ٨٧).

[الحديث المدلس]

..... وما أتى مُدَلَّسًا نَوعَانِ
الأوَّلُ الإسقاطُ للشيخِ وأنْ ينقلَ عمَّنْ فوقَهُ بِعَنْ وأنْ
والثانِ لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ إسنادَهُ بما به لا يَنعرِفْ

l8L

• **أولًا: تعريف الحديث المدلس:**

لغة: اسم مفعول من التدليس، أي: كتمان عيب السلعة عن المشتري، وأصل التدليس مشتق من الدَّلَس، وهو الظلمة أو اختلاط الظلام[(١)]، فكأن المدلس أظلم أمر الحديث فصار مدلسًا.

واصطلاحًا: إخفاء عيب الإسناد مع تحسين ظاهره[(٢)].

• **ثانيًا: أقسام التدليس:**

الناظم قسم التدليس إلى قسمين، كما فعل ابن الصلاح في مقدمته، وبعضهم قسَّمه إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- الأول: تدليس الإسناد: أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه موهماً أنه سمعه منه، وذلك بأن يأتي بلفظ موهم للسماع؛ مثل: (عن، أنّ، قال)، لكنه لا يصرح بالسماع، فلا يقول: (سمعت أو حدثني) حتى لا يصير كذابًا.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

الأوَّلُ الإسقاطُ للشيخِ وأنْ ينقلَ عمَّنْ فوقَهُ بِعَنْ وأنْ

(١) «لسان العرب» (٦/ ٨٦)، و«تهذيب اللغة» للأزهري مادة: (دلَّس).

(٢) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص ٧٨). و«التدريب» (١/ ٢٢٣).

فقوله: «الأول الإسقاط للشيخ» الذي حدثه من الثقات لصغره أو من الضعفاء، ولو عند غيره فقط، (وأن ينقل عمن فوقه) كشيخ شيخه أو من فوقه، ممن عرف له منه سماع بلفظ لا يقتضي اتصالًا، لئلا يكون كذابًا بل موهم له، كقوله: (عن فلان) و(أنّ) بتشديد النون المسكنة للوقف **كقوله:** (أنَّ فلانًا)، ومثلهما: (قال فلان، وذكر).

مثاله: ما أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة»[(١)] بسنده من طريقين، عن أبي الزبير، عن جابر قال: «**كان النبي ﷺ لا ينام كل ليلة حتى يقرأ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾[السجدة:١-٢] السجدة، و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾[الملك:١]**». ثم روى بعده بسنده إلى زهير بن معاوية، أنه قال: سألت أبا الزبير: أسمعت جابرًا يذكر أن نبي الله ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾[السجدة:١-٢] و﴿تَبَارَكَ﴾[الملك:١]؟ قال: ليس جابر حدثنيه، ولكن حدثني صفوان أو أبو صفوان!!

ففي هذا المثال دلس أبو الزبير فأسقط واسطة سماعه، هذا الحديث من جابر[(٢)].

- الثاني: تدليس الشيوخ: هو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به، كي لا يُعرف[(٣)].

وإليه أشار الناظم بقوله:

والثانِ لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ ... إسنادَهُ بما به لا يَنعرِفْ

(١) «عمل اليوم والليلة» (ص ٤٣١).

(٢) انظر: «التعليقات الأثرية» (ص ٥١).

(٣) قال الحافظ ابن حجر: «ليس قوله بما لا يعرف به قيداً فيه، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به، كان ذلك تدليسًا».

فقوله: «والثان» بحذف الياء للضرورة، ثم ذكر تعريفه بأنه «لا يسقطه» أي: لا يسقط شيخه الذي حدثه بالحديث بل يذكره، و«لكن يصف أوصافه» أي: يذكر أوصاف الشيخ «بما» أي: بالشيء الذي «به» أي: بذلك الشيء «لا ينعرف» ولا يشتهر به الشيخ.

مثاله: قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: (حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله..) يريد به أبابكر بن أبي داود السجستاني!!

– **الثالث: تدليس التسوية:** وهو رواية الراوي عن شيخه بلفظ محتمل، ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر.

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية بن الوليد، حدثني أبو وهب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: **«لا تحمد إسلام المرء، حتى تعرفوا عقدة رأيه»**[(١)].

قال أبو حاتم: هذا الحديث له أمر قل من يفهمه، روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو وهو ثقة، عن إسحاق بن أبي فروة وهو ضعيف، عن نافع وهو ثقة، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وعبيد بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكناه بقية بكنيته ونسبه إلى بني أسد كي لا يُفطن له، حتى إذا تُرك إسحاق بن أبي فروة لا يهتدى له[(٢)].

(١) «علل ابن أبي حاتم» (ص٢٥٨).

(٢) راجع: «التقييد والإيضاح» (ص ٧٨). و«التدريب» (١/ ٢٢٥).

• ثالثًا: إذا وصف الراوي بالتدليس فكيف نتعامل معه؟

الذي ينبغي فعله هو:

١- التأكد من ذلك، فمن المعلوم أنه ليس كل من وصف بذلك يصح عنه، وممن وصف بالتدليس ولم يصح عنه شعبة بن الحجاج، فقد وصفه بذلك أبو الفرج النهرواني ولم يثبت ذلك عنه، بل الثابت عنه خلافه[(١)].

٢- تحديد نوع التدليس الذي وصف به الراوي: فكما تقدم أن التدليس أنواع عديدة، ولذلك أكثر أهل العلم من الحديث عن هذه الأنواع، مع أنهم في كثير من المواضع يطلقون الوصف بالتدليس ولا يحددونه، وفي موضع آخر يبينون هذا النوع من التدليس الذي وصف به هذا الراوي، أو أن بعضهم يصفه بالتدليس ويطلق ولا يبين، ثم تجد أن غيره بين هذا النوع.

فمثلًا: الوليد بن مسلم وصف بالتدليس، وفي بعض المواضع لم يبين هذا النوع من التدليس الذي وصف به، وفي الكتب الموسعة تجد أنه يدلس ثلاثة أنواع من التدليس، وهي: تدليس الإسناد، وتدليس التسوية، وتدليس الشيوخ.

٣- فإذا حدد نوع التدليس الذي وصف به هذا الراوي: فالذي ينبغي عمله هو:

أولًا: هل هو مكثر من هذا التدليس أو مقل؟ فمن المعلوم أنه إذا كان مقلًا من هذا النوع من التدليس يعامل بغير ما لو كان مكثرًا، قال يعقوب بن شيبة السدوسي: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟ قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول: حدثنا.

(١) انظر: «النكت» لابن حجر (٢/ ٦٨٢-٦٣٠) فقد ذكر ذلك عن النهرواني ورده.

وما ذهب إليه ابن المديني ظاهر؛ لأنه إذا كان مقلًا من التدليس فالأصل في روايته الاتصال واحتمال التدليس قليل أو نادر، فلا يذهب إلى القليل النادر ويترك الأصل والغالب.

ولأنه أيضًا: يكثر من الرواة الوقوع في شيء من التدليس، فإذا قيل: لا بد في قبول حديثهم من التصريح بالتحديث منهم، رُدت كثير من الأحاديث الصحيحة.

ولذلك لم يجر العمل عند من تقدم من الحفاظ أنهم يردون الخبر بمجرد العنعنة ممن وصف بشيء من التدليس، ودونك ما جاء في الصحيحين، وتصحيح الترمذي وابن خزيمة وغيرهم من الحفاظ.

ثانيًا: ثم ينظر: هل ثبت لهذا الراوي لقاء وسماع عمن حدّث عنه أو لا؟

لأنه لابد في اتصال الخبر من ثبوت ذلك، سواء كان هذا الراوي موصوفًا بالإرسال والتدليس أم لا، وهذا ما ذهب إليه جمهور الحفاظ ممن تقدم.

ثالثًا: ثم ينظر: هل هو يدلس على الإطلاق، أو دلس عن شيوخ بعينهم، أو إذا روى عن شيخه فلان فإنه لا يدلس عنه، أو أنه يدلس في فنٍ معين، أو لا يدلس إلا عن ثقة؟

فإذا كان يدلس في شيوخ معينين فلا يصح تعميمه في غيره، فمثلًا: عبدالله بن أبي نجيح روى عن مجاهد التفسير وهو لم يسمعه منه، وإنما لعله دلسه، فعلى هذا لا يعمم هذا الحكم في كل رواية رواها ابن أبي نجيح عن مجاهد، على أن الواسطة بينهما في رواية التفسير ثقة، فعلى هذا تكون صحيحة.

رابعًا: ثم ينظر بعد ذلك إلى القرائن الأخرى من استقامة الخبر: فإذا وجد في الخبر نكارة أو غرابة أو مخالفة فهذه قرينة على التدليس، ولذلك تجد أن الأئمة أحيانًا إذا استنكروا شيئًا ردوه بعدم ذكر السماع، كما هو معلوم.

• **رابعًا: حكم التدليس:**

- تدليس التسوية:

١) ينظر إلى تصريحه بالتحديث بينه وبين شيخه وشيخ شيخه؛ لأن التسوية هي إسقاط شيخ شيخه من قبل الراوي، وقد يكون المسقط ضعيفًا وهو الغالب أولًا.

٢) هذا النوع من حيث الناحية العملية ليس بالكثير.

- تدليس الشيوخ:

الذي ينبغي فعله هو: تحديد اسم الراوي، والتأكد من ذلك.

- تدليس الإسناد:

إذا ثبت التدليس في الخبر فإنه يكون ضعيفًا لا يُقبل لعدم تحقق شرط الاتصال في السند، وكذلك إذا علمنا أن الراوي الذي أسقطه المدلس كان غير ثقة، أما إن كان ثقة فلا يؤثر تدليسه.

[الحديث الشاذ][1]

وما يُخالفْ ثِقةٌ فيهِ الملا ... فالشاذُ والمقلوبُ قسمانِ تلا

l8L

- **تعريف الشاذ:**

هو: ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه، حفظًا أو أكثر عددًا.

تنبيه: هذا التعريف أدق من تعريف الناظم، لأن كلمة «الملا» كلمة عامة يدخل فيها الثقات والضعفاء.

- **أقسام الشاذ:**

الشاذ قسمان:

الأول: شاذ في الإسناد.

الثاني: شاذ في المتن.

– **مثال الشاذ في الإسناد:** ما رواه حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة: **«أن رجلًا مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا عبدًا هو أعتقه، فأعطاه النبي ﷺ ميراثه»**[2]، والمحفوظ فيه ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة، عن عمرو، عن عوسجة، عن مولاه ابن عباس.

(١) انظر: «معرفة الحديث» للحاكم (ص ١١١)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٠٠)، و«التقريب» للنووي (١/ ٢٣٢ – تدريب الراوي)، و«الموقظة» (ص٤٢)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٦٥٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٦٩).

(٢) «سنن الترمذي» (٤/ ٤٢٣) رقم (٢١٠٦)، وحسنه، و«مسند أحمد» (١/ ٢٢١) رقم (١٩٣٠).

- **مثال الشاذ في المتن:** ما رواه أبو داود وغيره من حديث عبد الواحد، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح، فليضطجع على يمينه»**[(١)]. فإن المحفوظ روايته من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد ابن زياد بهذا اللفظ.

- **حكم الشاذ:**

الشاذ قسم من أقسام الحديث الضعيف، ولكن قد تختلف مواقف العلماء من الحديث الشاذ، فتارة يخالف الثقة من هو أوثق منه، فبعضهم يضع الحديث بالشذوذ، وبعضهم يقول: هي زيادة ثقة ومقبولة!!

مثاله: الحديث الصحيح الذي رواه البخاري: «**من سمع النداء فليقل: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته**»[(٢)] زاد البيهقي في «السنن الكبرى»: «**إنك لا تخلف الميعاد**»[(٣)] وهذه الزيادة شاذة، وبعضهم قال: زيادة ثقة، وسندها عند البيهقي لا مطعن فيه، والمسألة اجتهادية، ويكفي في ذلك غلبة الظن.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال فيعتمد،

(١) «سنن أبي داود» (١/ ٤٨٨) رقم (١٢٦٣)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ٤٥) رقم (٤٦٦٦).

(٢) «صحيح البخاري» (١/ ٢٢٢) رقم (٥٨٩).

(٣) «السنن الكبرى للبيهقي» (١/ ٤١٠) رقم (١٧٩٠).

ولـولا ذلـك لمـا اشـترطوا انتفـاء الشـاذ، وهـو مـا يخـالف الثقـة فيـه مـن هـو أرجـح منـه في حـد الصحيح)[١] اهـ.

(١) «فتح الباري» (٢/ ٢٦٤).

[الحديث المقلوب][1]

.... والمقلوبُ قسمانِ تَلا
إبدالُ راوٍ ما براوٍ قسمُ وقلبُ إسنادٍ لمتنٍ قسمُ

l8L

• **أقسام المقلوب:**

المقلوب قسمان:

- القسم الأول: إبدال لفظ بآخر؛ وهو نوعان:

١- أن يكون القلب في سند الحديث من حيث الرواة:

مثاله: حديث مروي عن كعب بن مرة، فيقلبه الراوي فيجعله عن مرة بن كعب.

٢- أن يكون القلب في متن الحديث من حيث الألفاظ:

مثاله: حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، وفيه: **«ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»**[2]، فهذا مما انقلب على بعض الرواة، فإن الثابت هو: **«حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»**.

- القسم الثاني: إبدال إسناد متن بإسناد متن آخر، وإبدال إسناد هذا المتن بالإسناد الأول، قد يكون بقصد الامتحان أو غيره.

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٣٤)، «التقييد والإيضاح والتبصرة» للحافظ العراقي (١/ ٢٨٢)، و«التقريب» للنووي (١/ ٢٩١ - تدريب الراوي)، و«الموقظة» (ص٦٠)، و«زاد المعاد» لابن القيم (١/ ٢٢٦)، و«الفتاوى» لشيخ الإسلام، و«فتح الباري» (١٣/ ٤٣٧)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٧٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٢/ ٥١٧) رقم (١٣٥٧)، و«صحيح مسلم» (٢/ ٧١٥) رقم (١٠٣١).

مثاله: ما وقع للإمام البخاري ﷺ لما قدم بغداد، فأراد أهل الْحَدِيْث اختبار حفظه، فعمدوا إلى مائة حَدِيْث فقلبوا أسانيدها، وجعلوا أسانيد هَذِهِ لمتون تِلْكَ، ثُمَّ دفعوها إلى عشرة رجال لكل رجل عشرة أحاديث، فلما جاء البخاري وجلس للإملاء، وَكَانَ المجلس غاصًا بأصحاب الْحَدِيْث والفقهاء، قام لَهُ رجل من العشرة فسأله عن حَدِيْث من تِلْكَ الأحاديث، فَقَالَ البخاري: لا أعرفه، فسأله عن الآخر فَقَالَ: لا أعرفه، إلى تمام العشرة، ثُمَّ قام الثاني فالثالث حَتَّى نهاية العشرة، والبخاري لا يزيد عَلَى قوله: لا أعرفه، فكان من حضر المجلس من الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فهم. ومن كَانَ مِنْهُمْ غَيْر ذَلِكَ يقضي عَلَى البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم.

فلما علم أنهم فرغوا، التفت إلى الأول مِنْهُمْ فَقَالَ: أما حديثك الأول فهو كَذَا، وحديثك الثاني كَذَا حَتَّى أتم العشرة، ثُمَّ أقبل عَلَى الثاني فالثالث، ورد المتون كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقرّ لَهُ الناس بالحفظ، وأذعنوا لَهُ بالفضل.

وَكَانَ الحافظ العراقي لا يتعجب من رد البخاري الخطأ إلى الصواب لسعة معرفته واطلاعه، وإنما كَانَ يعجب من حفظ الأحاديث المقلوبة عَلَى الموالاة من مرة واحدة[1].

(١) انظر القصة في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٢٠)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٨٦٩-٨٧٠)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١/ ٣٢٢)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٣٣٧) إلا أنه ذكر أن القصة حدثت له في خرسان، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٤٥)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٧٨) إلا أنه ذكر أن القصة حدثت له في خرسان.

ويرى بعض المعاصرين ضعف هذه القصة؛ بسبب عدم تسمية ابن عدي لشيوخه حيث قال: سمعت عدة مشايخ يحكون...

لكن القصة صحيحة، ودليل صحتها ما يلي :

=

[الحديث المفرد][1]

والفردُ ما قيدتَهُ بثقةٍ أو جمعٍ أو قصرٍ على روايةِ

l8L

• **تعريف الفرد:**

الفرد لغة: الوتر.

= الأمر الأول: هذا الخبر وهذه القصة غير مستنكرة من مثل الإمام البخاري رحمه الله، فهو الحافظ الكبير.

الأمر الثاني: مثل هذه القصص التي فيها امتحان للحفاظ كانت موجودة في ذلك الزمان، فلا تستغرب.

الأمر الثالث: أنه لا يتعلق بهذه القصة أي حكم تشريعي، وما كان من هذا الباب فلا يتشدد فيه، كما يتشدد في الآثار التي تثبت بها الأحكام التشريعية.

الأمر الرابع: ابن عدي يروي عن جماعة من تلامذة البخاري! ولو أراد ابن عدي – وهو الحافظ المسند– أن يسند هذا الخبر عن بعضهم لفعل، لكنه كان يظن أن مثل هذا السياق: "سمعت عدّة مشايخ يحكون" أقوى ثبوتاً لمثل هذا الخبر من مثل أن يسنده عن واحد أو آحاد منهم؛ لأن منهج نقده غير منهج نقد السنة.

الأمر الخامس: لو كانت هذه القصة غير صحيحة لنبه عليها من ساقها من علماء الحديث، فمثلا هذا الحافظ ابن حجر يقول: سمعتُ شيخنا – يعني الحافظَ العراقيَّ – غير مرة يقول: ما العجبُ من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لاتِّساع معرفته، وإنما يُتعجب منه في هذا لكونه حَفِظَ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرَّةٍ واحدة، (النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٦٩)).

وقال أيضاً: وهنا تخضع للبخاري الرقاب، فما العجب من رَدِّه الخطأَ إلى الصواب، بل العجب من حفظه للخطأ القليل الفائدة، على ترتيب ما أَلْقَوْه عليه من مرَّة واحدة، (هدي الساري) (ص ٤٨٦))، وقال السخاوي: ولا عجب، لأنه في سرعة الحفظ: طويل الباع، وهو إمام النُّقَّاد بلا نِزاع، وحصرُ سيلانِ ذهنه لا يُستطاع، (عمدة القارئ والسامع) (ص ٥٥ – ٥٦)).

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٩٦)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٧٠٣)، و«نزهة النظر» (ص٢٨)، و«شرح البيقونية» للزرقاني (ص٧٢).

واصطلاحًا: قسمان:

- الأول: فرد مطلق: ما تفرد به ثقة؛ بأن لم يروه أحدٌ من الثقات إلا هو.

مثاله: حديث عمر بن الخطاب أنه سأل أبا واقدٍ الليثي: ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى والفطر؟ فقال: «**كان يقرأ فيهما بـ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١﴾**[ق:١] **و﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١﴾**[القمر:١]»[(١)].

قال الحافظ العراقي: وقد ورد هذا من رواية ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبدالله، عن أبي واقدٍ الليثي، عن النبي ﷺ، وهذا الحديث لم يروه من الثقات إلا ضمرة، وقد رُوي من وجوه أخرى ضعيفة.

- **حكمه:**

الصحة: إن بلغ الراوي الضبط التام، ولم يخالف غيره ممن هو أرجح منه.

أو الحسن: إن قاربه ولم يخالف غيره الأرجح منه.

أو الشذوذ: إن خالف غيره الأرجح منه، مع كونه ثقة.

أو النكارة: إن خالف غيره الأرجح منه، مع كونه ضعيفًا.

أو الترك: إن لم يخالف غيره، لكن مع اتهامه بالكذب ونحوه[(٢)].

- الثاني: فرد مقيد: وهو نوعان:

١- إذا تفرد به أهل بلد معين، بأن لم يروه إلا أهل بلدة كذا أو كذا.

(١) «صحيح مسلم» (٢/ ٦٠٧) رقم (٨٩١).

(٢) انظر «شرح حسن المشاط على البيقونية» (ص ٢٠).

مثاله: ما رواه مسلم في صحيحه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء في المسجد؛ سهلٍ وأخيه**»[(١)].

قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (تفرد به أهل المدينة، ورواته كلهم مدنيون، وقد روي بإسناد آخر عن موسى بن عقبة، عن عبدالواحد بن حمزة، عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة، وكلهم مدنيون، لم يشركهم فيه أحد)[(٢)].

٢- إذا تفرد به راوٍ مخصوص، بأن لم يروه عن فلان إلا فلان، وإن كان مرويًا من وجوه عن غيره.

مثاله: الحديث الذي رواه الترمذي في «سننه» من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهري، عن أنس: «**أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر**»[(٣)]، قال الترمذي: حديث غريب.

وقال ابن طاهر في «أطرائف الغرائب»: غريب من حديث بكر بن وائل، تفرد به وائل بن داود، ولم يروه عنه غير سفيان بن عيينة[(٤)].

- ثانيًا: شرح البيت:

الناظم لم يذكر القسم الأول في منظومته، وإنما أشار إلى النوع الثاني بقوله:

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

(١) «صحيح مسلم» (٢/ ٦٦٨) رقم (٩٧٣).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٩٧).

(٣) «سنن أبي داود» (٣/ ٣٩٦) رقم (٣٧٤٦)، و«سنن ابن ماجه» (١/ ٦١٥) رقم (١٩٠٩)، و«صحيح ابن حبان» (٩/ ٣٦٨) رقم (٤٠١٦).

(٤) «التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٨).

«والفرد ما» أي: الحديث الذي «قيدته بثقة» تفرد به عن غيره من الثقات.

«أو جمع» أي: جماعة من بلد معين، ولو عبر الناظم: بمصر بدل جمع لكان أولى؛ لأنهم يقولون: تفرد به أهل كذا، ويريدون الجمع كما قال، وأحيانًا يريدون به الواحد، كحديث: «**كلوا البلح بالتمر..**»[(١)] فقد قال الحاكم: هو من أفراد البصريين عن المدنيين، تفرد به أبو زكير عن هشام بن عروة، فجعله من أفراد البصريين، وأراد واحداً منهم[(٢)].

و**قوله:** «أو» قيدته بـ«قصر» أي: اقتصار «على رواية» راو معين؛ كقولك: تفرد به فلان عن فلان، وهو مروي من وجوه عن غيره.

(١) «سنن ابن ماجه» (٢/ ١١٠٥) رقم (٣٣٣٠)، و«سنن النسائي الكبرى» (٤/ ١٦٦) رقم (٦٧٢٤).

(٢) انظر «شرح الزرقاني» (ص ٧٩ – ٨٠).

[الحديث المعلل][١]

ومَـا بعلـةٍ غمـوضٍ أو خفَـا مُعَلّـلٌ عنـدهمُ قـدْ عُرِفَـا

l8L

• **تعريف المعلل:**

المعلَّل بفتح اللام المشددة: هو الحديث الذي اتضح أن في سنده أو متنه علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر الخلو منها[٢].

• **أجناس العلل:**

ذكر الحاكم في «معرفة علوم الحديث» عشرة أجناس من العلل، ومثل لها، وقال في آخرها: فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس من العلل، وبقيت أجناسٌ لم نذكرها[٣].

• **الطريق إلى معرفة المعلل:**

هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة.

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص١٢)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص١١٥)، «التقييد والإيضاح والتبصرة» للعراقي (١/ ٢٢٤)، و«الموقظة» (ص٥١-٥٣)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٧١٠)، و«الباعث الحثيث» (ص٥٣)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٢٤).

(٢) «التعليقات الأثرية» (ص ٥٧).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٩).

مثاله: حديث يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر مرفوعًا: **«البيعان بالخيار»**[(١)]؛ فقد وهم يعلى على سفيان الثوري في **قوله:** عمرو بن دينار؛ وإنما هو عبدالله ابن دينار؛ فهو معلٌّ بهذا الغلط، مع أنه صحيح المتن[(٢)].

مثال آخر: روى الإمام أحمد في «مسنده» قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا مَعْمَر، عن الزهري، عن أنس قال: كنا جُلوسًا مع رسول الله ﷺ فقال: **«يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة»**. فطلع رجل من الأنصار تَنطُف لحيته من وضوئه، قد تَعَلَّق نعليه بيده الشمال، فلما كان الغد قال رسول الله ﷺ مثل ذلك، فطلع ذلك الرجل مثل المرة الأولى. فلما كان اليوم الثالث قال رسول الله ﷺ مثل مقالته أيضًا، فطلع ذلك الرجل على مثل حالته الأولى، فلما قام رسول الله ﷺ تبعه عبد الله بن عمرو بن العاص، فقال: إني لاحيت أبي، فأقسمت ألا أدخل عليه ثلاثًا، فإن رأيت أن تؤويني إليك حتى تمضي فعلتُ. قال: نعم. قال أنس: فكان عبد الله يحدث أنه بات معه تلك الثلاث الليالي، فلم يره يقوم من الليل شيئًا، غير أنه إذا تَعارّ -تقلب على فراشه- ذكر الله وكبر، حتى يقوم لصلاة الفجر. قال عبد الله: غير أني لم أسمعه يقول إلا خيرًا، فلما مضت الثلاث ليال وكدت أن أحتقر عمله، قلت: يا عبد الله! لم يكن بيني وبين أبي غَضَب ولا هَجْر، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول لك ثلاث مرَار: يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة. فطلعت أنت الثلاث المرار، فأردت أن آوي إليك لأنظر ما عملكَ فأقتدي به، فلم أرك تعمل كثير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسولُ الله ﷺ؟ قال: ما هو إلا ما رأيت. فلما وليت دعاني فقال: ما هو

(١) «صحيح البخاري» (٢/ ٧٣٢) رقم (١٩٧٣)، و«صحيح مسلم» (٣/ ١١٦٤) رقم (١٥٣٢).

(٢) «تدريب الراوي» (١٢٥٤).

إلا ما رأيت، غير أني لا أجدُ في نفسي لأحد من المسلمين غِشًّا، ولا أحسدُ أحدًا على خير أعطاه الله إياه. قال عبد الله: هذه التي بلغت بك، وهي التي لا تطاق[١].

وقد أعل هذا الحديث ابن كثير في تفسير سورة الحشر[٢]، فقال: هذا إسناد صحيح على شرط الصحيحين، لكن رواه عقيل وغيره عن الزهري، عن رجل، عن أنس. فالله أعلم اهـ، وضعف الألباني هذا الحديث بهذه العلة في «ضعيف الترغيب والترهيب»[٣].

• **الكتب المؤلفة في العلل:**

١- كتاب العلل لابن المديني، مطبوع وهو صغير الحجم. تكلم فيه على علل الحديث، وكيف تُستنبط، وكيف تعرف.

٢- كتاب العلل لابن أبي حاتم، مطبوع في مجلدين، وفيه أخطاء مطبعية كثيرة. وقد رتبه على أبواب الفقه. ويعتمد غالبًا في أخذ العلة على أبيه، لأنه كان من فرسان المحدثين، وعلى ابن عم أبيه وهو أبو زرعة الرازي، وكان من أهل العلم بالرجال، ومن أهل العلم بالعلل، وقد أكثر فيه من الأمثلة، وتوسع حتى أدخل أحاديث صحيحة مع كون عِلتها يسيرة غير مؤثرة[٤].

٣- كتاب العلل للدارقطني، وهو من أوسع كتب العلل، وقد طبع منه عشرة أجزاء.

(١) «مسند أحمد» (٣/ ١٦٦) رقم (١٢٧٢٠).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٨/ ٧٠).

(٣) «ضعيف الترغيب والترهيب» رقم (١٧٢٨).

(٤) انظر: «الثمرات الجنية» (ص ٢٣).

[الحديث المضطرب][(١)]

وذُو اخْـتِلَافِ سَـنَدٍ أَو مَـتْنْ مُضْـطَربٌ عِنْـدَ أُهيْـلِ الفَـنِّ

l8L

• **تعريف المضطرب:**

الحديث المضطرب: هو الذي يروى من قبل راوٍ أو رواةٍ متعددين على أوجه مختلفة متساوية القوة، لا يمكن الترجيح بينها ولا الجمع، وهذا الاختلاف مشعر بعدم ضبط الراوي أو الرواة؛ إذ يشترط في قبول الحديث كون الراوي ضابطًا.

• **أنواع المضطرب:**

غالبًا ما يكون الاضطرب في السند، وقد يقع في المتن أيضًا:

١ - مضطرب السند: كحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئًا، فإن لم يجد فلينصب عصًا..**»[(٢)] الحديث.

فهذا الحديث اختلف على راويه، وهو إسماعيل بن أمية على وجوه كثيرة:

فقيل: عنه عن أبي عمرو بن محمد بن حُريث، عن جده حُريث، عن أبي هريرة.

وقيل: عنه عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث بن سليم، عن أبي هريرة.

إلى أكثر من عشرة وجوه، ولذا حكم غير واحد من الحفاظ كالنووي وابن عبدالهادي وغيرهما من المتأخرين، باضطراب سنده.

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٢٤ - التقييد والإيضاح)، و«التبصرة» للعراقي (١/ ٢٤٠)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٢٧٢).

(٢) «سنن أبي داود» (١/ ٢٥٥) رقم (٦٨٩)، و«سنن ابن ماجه» (١/ ٣٠٣) رقم (٩٤٣)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٢/ ٢٧٠) رقم (٣٢٧٨).

٢- مضطرب المتن: مثاله ما رواه الترمذي، عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، قالت: سئل النبي ﷺ عن الزكاة فقال: **«إن في المال لحقًا سوى الزكاة»**[(١)]، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: **«ليس في المال حق سوى الزكاة»**[(٢)]، قال الحافظ العراقي: (فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل)[(٣)].

(١) «سنن الترمذي» (٣/ ٤٨) رقم (٦٥٩).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١/ ٥٧٠) رقم (١٧٨٩).

(٣) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٢٣٩).

[الحديث المدرج][1]

والمدرجاتُ في الحديثِ ما أتتْ ... مِنْ بعضِ ألفاظِ الرواةِ اتصلتْ

l8L

• **تعريف المدرج:**

هو: الحديث الذي يعرف أن في سنده أو متنه زيادة ليست منه، وإنما هي من أحد الرواة، من غير توضيح لهذه الزيادة.

• **سبب الإدراج:**

١ - أن يقصد بالإدراج تفسير غريب، أو توضيح مشكل، أو بيان مجمل، أو الاستدلال بمتن الحديث على حكم شرعي أو رده.

٢ - أن يقصد بذلك التمويه، أو الخطأ، أو الإغراب.

• **أمثلة المدرج:**

١) مدرج الإسناد: ما رواه الترمذي، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله قال: **«قلت: يا رسول الله! أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندًا وهو خلقك، قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك، قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: أن تزني بحليلة جارك»**[2].

فإن واصلًا لا يذكر في روايته عمرو بن شرحبيل، وإنما يروي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة، فذكر عمرو بن شرحبيل إدراج على رواية منصور والأعمش.

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٢٧ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (١/ ٢٦٨ - تدريب الراوي).

(٢) «سنن الترمذي» (٥/ ٣٣٦) رقم (٣١٨٢)، و«صحيح ابن حبان» (١٠/ ٢٦١) رقم (٤٤١٤).

٢) مدرج المتن: حديث أبي هريرة: **«للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده! لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي؛ لأحببت أن أموت وأنا مملوك»**[(١)].

فقوله: (والذي نفسي بيده...) إلى آخره من كلام أبي هريرة رضي الله عنه.

- **الكتب المصنفة فيه:**

- المدرج، للسيوطي.

- التسهيل، لابن الصديق.

(١) «صحيح البخاري» (٢/ ٩٠٠) رقم (٢٤١٠)، و«صحيح مسلم» (٣/ ١٢٨٤) رقم (١٦٦٥).

[الحديث المدبّج][1]

وما روى كلُّ قرينٍ عن أخهْ مُدبجٌ فاعرفهُ حقًا وانتخهْ

l8L

- **تعريف المدبج:**

هو: أن يروي راويان متقاربان في السن أو الإسناد، كل واحد منهما عن الآخر.

وقول الناظم: «قرين» الأقران: هم الرواة المتقاربون في السن أو الإسناد.

وقوله: «وانتخه» أي: وافتخر أنت بمعرفته.

- **أمثلة المدبج:**

١- في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة، والعكس.

٢- في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبدالعزيز، والعكس.

٣- في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، والعكس.

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٣٣ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (٢/ ٢٤٦ - تدريب الراوي)، و«نزهة النظر» (ص٦٠).

[الحديث المتفق والمفترق][1]

متفــقٌ لفظًــا وخطًــا متفــقْ وضـدهُ فيمـا ذكرنـا المفتـرقْ

l8L

• **تعريف المتفق والمفترق:**

هو: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدًا خطًّا ولفظًا، وتختلف أشخاصهم.

وهناك عددٌ من أهل العلم قد صنفوا في هذه المسألة الدقيقة، من أشهرهم الخطيب البغدادي، وكتابه غير مطبوع.

• **أمثلة المتفق والمفترق:**

الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم، أولهم شيخ سيبويه.

أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص، في عصر واحد.

• **أقسام المتفق والمفترق:**

- أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم.
- أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم.
- أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم.

مثاله: إذا قال الراوي: حدثنا حماد: لا تدري أهو حماد بن زيد أو حماد بن سلمة، كذلك عبدالله إذا أطلق، قال سلمة بن سليمان: إذا قيل: عبدالله بمكة فهو ابن الزبير، وبالمدينة فابن عمر، وبالكوفة فابن مسعود، وبالبصرة فابن عباس، وبخراسان فابن المبارك.

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٤٠٤ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (٢/ ٣١٦ - تدريب الراوي)، و«نزهة النظر» (ص٦٦)، و«الباعث الحثيث» (ص ١٣٩)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٦٩).

• **فوائد معرفة المتفق والمفترق:**

١- الاحتراز أن يُظن الشخصان شخصًا واحدًا.

٢- لاحتراز عن أن يُظن الثقة ضعيفًا والضعيف ثقة.

[الحديث المؤتلف والمختلف]

مؤتلفٌ متفقُ الخطِّ فقطْ وضدهُ مختلفٌ فاخش الغلط

l8L

• **تعريف المؤتلف والمختلف:**

هو: أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطًا وتختلف لفظًا، سواء أكان مرجع الاختلاف في اللفظ: النقط أم الشكل.

• **أمثلة المؤتلف والمختلف:**

سلاَم وسلاَّم: الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديدها.

الثوري والتّوّري: الأول بالثاء والراء، والثاني بالتاء والواو المشددتين.

وقد وضع العلماء قواعد كثيرة لضبط الرجال منها:

- أُسيد بالضم، إن كان من أهل المدينة، وبالفتح أَسيد إن كان من أهل مكة.

- كل رجل من الرواة ينطق (عُمارة) بضم العين، إلا الصحابي فإنه عِمارة بكسر العين، وقيل بالضم.

- كل الرواة يقال لهم: (حَبان) بفتح الحاء، إلا صاحب الصحيح، فيقال له: حِبان بكسر الحاء.

• **كتب في المؤتلف والمختلف:**

- الإكمال، لابن ماكولا.

- تبصير المنتبه في تحرير المشتبه، لابن حجر في أربعة مجلدات.

- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي في ثلاثة مجلدات.

- المغني في ضبط أسماء الرجال، لمحمد طاهر الهندي.

[الحديث المنكر]

والمنكرُ الفردُ به راوٍ غدا تعديلهُ لا يحملُ التفردا

l8L

• **تعريف الحديث المنكر:**

عُرِّف المنكر بعدة تعريفات منها:

تعريف الناظم: الحديث الذي ينفرد بروايته من فحُش غلطه، أو كثرت غفلته، أو تبين فسقه بغير الكذب.

وهذا على رأي من لم يشترط في المنكر مخالفة راويه للثقات.

لكن المعتمد في تعريفه لدى غالب المحدثين، لا سيما المتأخرين منهم، أنه: ما رواه الضعيف مخالفًا للثقات، وهذا ما مشى عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله.

قال الإمام السيوطي:

المنكر الذي غيرُ الثقهْ مخالفًا في نُخبةٍ قد حققهْ

وقول الناظم: «غدا» أي: صار.

مثال الحديث المنكر: ما رواه ابن أبي حاتم، من طريق حبيب بن حبيب، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حُريث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: **«من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج وصام، وقرى الضيف؛ دخل الجنة»**[1]، فهذا الحديث حكم عليه أبو حاتم بأنه منكر؛ لأن غير حُبيب من الثقات، رواه عن أبي إسحاق موقوفًا عليه وهو المعروف.

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (١٢/ ١٣٦) رقم (١٢٧٢٣)، و«مصنف عبد الرزاق» (١١/ ٢٧٤) رقم (٢٠٥٢٩)، و«شعب الإيمان» (١٢/ ١٢٤) رقم (٩١٤٧)، و«علل ابن أبي حاتم» (٥/ ٣٥٨).

[الحديث المتروك]

متروكُهُ ما واحدٌ بهِ انفردْ وأجمعوا لضعفهِ فهو كردّ

l8L

• **تعريف الحديث المتروك:**

هو: الحديث الذي يتفرد بروايته راوٍ ضعيف جدًا، سبب ضعفه كونه متهمًا بالكذب في الحديث، أو كثير الغلط، أو شديد الغفلة.

وقول الناظم: «كردّ» أي: كأنه مردود، أي: أنه مثل الموضوع غير مقبول.

مثاله: حديث عمرو بن شِمْر الجُعفي الكوفي الشيعي، عن جابر، عن أبي الطفيل، عن علي وعمار؛ قالا: «**كان النبي ﷺ يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق**»[1].

وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما في عمرو بن شمْر: متروك الحديث.

• **الكتب المصنفة في بيان المتروكين:**

- كتاب الضعفاء والمتروكين، للنسائي.
- كتاب الضعفاء والمتروكين، للدارقطني.
- كتاب المجروحين، لابن حبان.

(١) «الدر المنثور» (١/ ٢٣٢)، و«ضعيف الجامع» رقم (٤٥٩٨).

[الحديث الموضوع]

والكذبُ المختلقُ المصنوعُ على النبيْ فذلك الموضوعُ

l8L

• **تعريف الحديث الموضوع:**

هو: الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ، سواء أكان عمدًا أم خطأً.

مثاله: بعض الأحاديث التي وضعت تعصبًا للمذاهب؛ كحديث: (سراج أمتي أبو حنيفة) الذي وضعه متعصبة الحنفية، وحديث: (علي خير البشر، من شك فيه كفر) الذي وضعه بعض الرافضة، وغيرها من الأكاذيب والافتراءات التي لها أسبابها المعروفة عند العلماء.

• **قواعد كلية يُعرف بها الحديث الموضوع:**

- أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء.
- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.
- أن يكون الحديث باطلًا في نفسه، فيدل على بطلانه أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ.
- مخالفة الحديث لصريح القرآن الكريم.
- سماجة الحديث وكونه يسخر منه.

وغير ذلك من الأسباب التي ذكرها العلامة ابن القيم في كتابه «المنار المنيف»[(١)].

• **كتب الموضوعات:**

- الموضوعات، لابن الجوزي.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي.

(١) «المنار المنيف» (ص ٥٠).

- تذكرة الموضوعات، للفتني.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكناني.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني.

[الخاتمة]

وقد أتتْ كالجوهر المكنونِ سميتهاَ منظومةَ البيقوني
فوقَ الثلاثينَ بأربعٍ أتتْ أبياتُها تمت بخيرٍ خُتمتْ

l8L

قوله: «كالجوهر المكنون» أي: المخفي.

والبيقوني هو: طه بن محمد البيقوني، وقيل: اسمه عمر بن محمد الدمشقي، المتوفى سنة (١٠٨٠هـ).

والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

المقدمة ٣
مقدمات مهمة ٤
المقدمة الأولى: تعريف بالمؤلف ٤
المقدمة الثانية: مبادئ علم الحديث ٥
أقسام علم الحديث ٥
الأول: علم الحديث رواية: ٥
الثاني: علم الحديث دراية: ٦
المقدمة الثالثة: شروح الكتاب ٨
المقدمة الرابعة: عنوان المنظومة البيقونية ٩
المقدمة الخامسة: تنبيهات على المنظومة ٩
[شرح مقدمة الناظم] ١٠
[أقسام الحديث] ١٢
[الحديث الصحيح] ١٣
• شروط الحديث الصحيح: ١٣
[العدالة والضبط] ١٦
• شروط العدالة: ١٦
• أنواع الضبط: ١٧
[الحديث الحسن] ١٩
• الفرق بين الصحيح والحسن: ٢٠
• حكم الحسن: ٢٠
[الحديث الضعيف] ٢٢
[الحديث المرفوع والمقطوع] ٢٣

• تعريف الحديث المرفوع: ٢٣
• أقسام الحديث المرفوع ٢٥
• تعريف الحديث المقطوع: ٢٥
• حكم المقطوع: ٢٧
[الحديث المسند] ٢٨
• تعريف المسند: ٢٨
• الفرق بين المسند والمرفوع: ٢٩
• حكم المسند: ٢٩
• من معاني المسند: ٢٩
[الحديث المتصل] ٣٠
• تعريف المتصل: ٣٠
• هل يسمى الموقوف متصلًا؟ ٣٠
[الحديث المسلسل] ٣٢
• تعريف الحديث المسلسل: ٣٢
[الحديث العزيز والمشهور] ٣٤
• تعريف الحديث العزيز والمشهور: ٣٤
• حكم العزيز والمشهور: ٣٥
[الحديث المعنعن والمبهم] ٣٦
• تعريف الحديث المعَنْعَن: ٣٦
• حكم المعنعن: ٣٦
• تعريف الحديث المبهم: ٣٧
• حكم المبهم: ٣٨
[الحديث العالي والنازل] ٣٩

• تعريف الحديث العالي:.....٣٩
[الحديث الموقوف].....٤٠
• تعريف الحديث الموقوف:.....٤٠
• أقسام الموقوف:.....٤٢
• حكم الموقوف:.....٤٣
• حجية قول الصحابي:.....٤٤
• مظان الآثار الموقوفة:.....٤٥
[الحديث المرسل والغريب].....٤٦
• الحديث المرسل:.....٤٦
- أولًا: تعريف الحديث المرسل:.....٤٦
- ثانيًا: مثاله:.....٤٦
- ثالثًا: حكم الاحتجاج به:.....٤٨
القسم الثاني: مراسيل غير الصحابة:.....٤٨
- رابعًا: سبب الإرسال:.....٤٩
- خامسًا: هل يجوز تعمد الإرسال؟.....٥٠
- سادسًا: مراسيل صحيحه:.....٥٠
- سابعًا: مراسيل ضعيفة:.....٥١
- ثامنًا: مظان المرسل:.....٥١
• الحديث الغريب:.....٥٢
- أولًا: تعريفه:.....٥٢
- ثانيًا: سبب التسمية:.....٥٢
- ثالثًا: أقسامه:.....٥٢
- أقسام الغريب:.....٥٣

- رابعًا: كيف تعرف هذين النوعين في كلام المحدثين؟ ٥٤
- خامسًا: حكم الغريب: ٥٤
- سادسًا: الكتب المؤلفة في الحديث الغريب: ٥٤
[الحديث المنقطع] ٥٦
• أولًا: تعريف المنقطع: ٥٦
• ثانيًا: معنى المنقطع عند الناظم: ٥٦
• ثالثًا: مثال المنقطع: ٥٧
• رابعًا: كيف نعرف الحديث المنقطع؟ ٥٧
[الحديث المعضَل] ٥٨
• أولًا: تعريفه: ٥٨
• ثانيًا: لماذا سمي بالمعضل؟ ٥٨
• ثالثًا: حكم المعضل: ٥٨
• رابعًا: مثال المعضل: ٦٠
• خامسًا: تنبيه: ٦٠
• سادسًا: كيف يُعرف الإعضال؟ ٦١
• سابعًا: وقفة مع بيت الناظم: ٦١
[الحديث المدلس] ٦٢
• أولًا: تعريف الحديث المدلس: ٦٢
• ثانيًا: أقسام التدليس: ٦٢
• ثالثًا: إذا وصف الراوي بالتدليس فكيف نتعامل معه؟ ٦٥
• رابعًا: حكم التدليس: ٦٧
[الحديث الشاذ] ٦٨
• تعريف الشاذ: ٦٨

• أقسام الشاذ: ٦٨
• حكم الشاذ: ٦٩
[الحديث المقلوب] ٧١
• أقسام المقلوب: ٧١
[الحديث المفرد] ٧٣
• تعريف الفرد: ٧٣
• حكمه: ٧٤
[الحديث المعلل] ٧٧
• تعريف المعلل: ٧٧
• أجناس العلل: ٧٧
• الطريق إلى معرفة المعلل: ٧٧
• الكتب المؤلفة في العلل: ٧٩
[الحديث المضطرب] ٨٠
• تعريف المضطرب: ٨٠
• أنواع المضطرب: ٨٠
[الحديث المدرج] ٨٢
• تعريف المدرج: ٨٢
• سبب الإدراج: ٨٢
• أمثلة المدرج: ٨٢
• الكتب المصنفة فيه: ٨٣
[الحديث المدبّج] ٨٤
• تعريف المدبج: ٨٤
• أمثلة المدبج: ٨٤

[الحديث المتفق والمفترق] ٨٥
• تعريف المتفق والمفترق: ٨٥
• أمثلة المتفق والمفترق: ٨٥
• أقسام المتفق والمفترق: ٨٥
• فوائد معرفة المتفق والمفترق: ٨٦
[الحديث المؤتلف والمختلف] ٨٧
• تعريف المؤتلف والمختلف: ٨٧
• أمثلة المؤتلف والمختلف: ٨٧
• كتب في المؤتلف والمختلف: ٨٧
[الحديث المنكر] ٨٨
• تعريف الحديث المنكر: ٨٨
[الحديث المتروك] ٨٩
• تعريف الحديث المتروك: ٨٩
• الكتب المصنفة في بيان المتروكين: ٨٩
[الحديث الموضوع] ٩٠
• تعريف الحديث الموضوع: ٩٠
• قواعد كلية يُعرف بها الحديث الموضوع: ٩٠
• كتب الموضوعات: ٩٠
[الخاتمة] ٩٢
الفهرس ٩٣